

دور كُرد سوريا في إدارة الأزمات (إدارة الأزمة السورية)

كُرد زانا



2013

- مقدمة:

في ظل شرق أوسطي متشعب الأركان، وشديد التعقيد في حركته السياسية، والتي باتت ترتبط بكل مفاصل حياة المجتمعات، من أمن واقتصاد وغير ذلك، ظهر أهمية متزايدة لعلوم المستقبليات، وعلوم إدارة الأزمات، في المجالات المختلفة، في الإدارة، وفي السياسة والاقتصاد، وفي مختلف المجالات الأخرى التي تتعلق بحياة المجتمع ومسارات تقدمه وتخلفه.

وفي الوقت الذي يشهده الشرق الأوسط من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية لم يشهد لها مثيل، وجدنا أنه كان من الضروري جداً دراسة تطور علم إدارة الأزمات لدى كُرد سوريا منذ تشكل دولة سوريا إلى الوقت الراهن المتمثل بالأزمة السورية.

فالكُرد من المكونات الأساسية للنسيج المجتمعي والتاريخي السوري، فقد شاركوا تاريخياً في بناء دولة سوريا، وتراوحت مشاركتهم بين صناعة القرار إذ تبوّؤوا مناصب عليا (من رئاسة الجمهوريّة إلى رئاسة الحكومة وقيادة الثورات)، والعمل في موقع المقاومة مع الجماهير. وقد لعبوا دوراً هاماً في إدارة مختلف الأزمات التي مروا بها في سوريا.

وبذلك تأتي هذه الدراسة للتطرق إلى الدور النموذجي الذي لعبه كُرد سوريا في إدارة الأزمات.

ومن خلال هذا البحث سيتم التعرف على مفهوم الأزمة وأنواعها ومراحلها. واهم أسباب نشوء الأزمات في فكر كُرد سوريا، بالإضافة إلى مفهوم إدارة الأزمة ومراحل إدارتها لدى كُرد سوريا. كما وتم دراسة الدور التاريخي لكُرد سوريا في إدارة الأزمات الجوهرية: (إدارة الأزمة في فترة الانقلابات العسكرية (1949- 1954)، وإدارة الأزمة في فترة الوحدة بين سوريا ومصر في 22 شباط عام 1958، وإدارة أزمة الإحصاء الاستثنائي للكُرد في 22 آب عام 1962، وإدارة أزمة انقلاب حزب البعث في سوريا في 8 آذار عام 1963، وإدارة الأزمة في فترة انتفاضة "قامشلو" 12 آذار عام 2004، وأزمة المرسوم التشريعي رقم 49 في 10 أيلول عام 2008). بالإضافة إلى أنه تم دراسة الدور الحديث لكُرد سوريا في إدارة الأزمات (إدارة الأزمة السورية). وفي النهاية قمنا في الجانب التطبيقي والتحليلي بقياس درجة الارتباط بين التطور الزمني للأزمات وشدتها على كُرد سوريا من خلال الدراسة العلمية الإحصائية، وتوصلنا إلى جملة من النتائج الهامة على صعيد الأزمة وإدارتها.

- أولاً: مفهوم الأزمة:

تُعتبر الأزمة لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الذي يُصاب بها، ومشكلة تمثل صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة، فيصبح أي قرار يتخذه داخل دائرة من عدم التأكد، وقصور

المعرفة، واختلاط الأسباب بالنتائج والتداعي المتلاحق الذي يزيد درجة المجهول في تطورات ما قد ينجم عن الأزمة.

كما أنّ الأزمة تعبر عن موقف وحالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية من "دولة، أو مؤسسة، أو مشروع، أو أسرة" تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج، ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها أو على اتجاهاتها المستقبلية؛ إذ تعتبر الأزمة تحدياً وصراعاً بين متخذ القرار وبين القوى الصانعة للأزمة مرافقة لقلق أو قوى ضاغطة وتهديد أمن الكيان الإداري.

والأزمة مصطلح فضفاض عادة ما يعالجه الباحثون كمرادف للضغط، أو الكارثة، أو المأساة، أو العنف الظاهر، أو الكامن، أو حدث معين. وقد استخدم المفهوم بواسطة المؤرخين، وعلماء الاجتماع، وأساتذة علم النفس، وعلماء السياسة. فهو مرحلة متقدمة من مراحل الصراع، في أي مظهر من مظاهره، وعلى أي نطاق من نطاقاته، بدءاً من داخل النفس البشرية الواحدة، وانتهاءً بالصراعات الدولية.

وقد مر مفهوم الأزمة بعدة أشكال حيث ترجع الأصول التاريخية لازمة إلى الطب الإغريقي "نقطة تحول" بمعنى أنّها لحظة قرار حاسمة في حياة المريض، وهي تُطلق للدلالة على حدوث تغيير جوهري ومفاجئ في جسم الإنسان. وفي القرن السادس عشر شاع استخدام الأزمة في المعاجم الطبية. وفي القرن السابع عشر اقتبس الأزمة للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة

والكنيسة. وفي القرن التاسع عشر استخدمت للدلالة على ظهور مشكلات خطيرة أو لحظات تحول فاصلة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد تحدث كارل ماركس في كتاباته عن (الحمية التاريخية) وعن أزمات الإفراط في الإنتاج، وتفاقم كل من هذه الأزمات عن سابقتها. وفي العام 1937 عرّفت دائرة معارف العلوم الاجتماعية الأزمة بأنها "حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال". وبعد ذلك استعمل المصطلح في مختلف فروع العلوم الإنسانية ويات يعني "مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الأشياء، وهي النقطة الحرجة، واللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطور ما، إما إلى الأفضل، أو إلى الأسوأ (مثل الحياة أو الموت، الحرب أو السلم) لإيجاد حل لمشكلة ما أو انفجارها".

1- تعريف الأزمة وأنواعها:

تُعرّف الأزمة بأنها حدّ يبلغه التناحر الدولي يؤدي إلى تعطيل سير النظام أو يحول دون تأديته لوظيفته أو لإحدى وظائفه. لهذا السبب تحدد طبيعة الأزمة وفقاً لطبيعة النظام.⁽¹⁾

(1) نهرا. فؤاد، مفهوم الأزمة في النظام العلمي الجديد، مجلة المعلومات الدولية، العدد

57، دمشق، صيف 1998، ص 6.

أما الأزمة من الناحية الاصطلاحية فهي نقطة تحوّل مصيرية في مجرى حدث ما، تتميز بتحسين ملحوظ أو بتأخر حاد، وترتبط بتجاذبات قديمة لا بد أن تزول لتحلّ محلها ارتباطات جديدة، وتورث تغييرات كمية ونوعية في هذا الحدث.

وقد عرفها هنري كيسنجر بأنّها عرض لوصول مشكلة ما إلى المرحلة السابقة مباشرة للانفجار مما يقتضي ضرورة المبادرة بحلها قبل أن تتفاقم عواقبها. وعرفها أليستار بوخان في كتابه "إدارة الأزمات" بأنّها تحدّ ظاهر أو رد فعل بين طرفين أو عدة أطراف، حاول كل منهم تحويل مجرى الأحداث لصالحه. وعرفها أوران يون في كتابه الوسيط بأنّها أحداث سريعة تؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار في النظام القائم إلى درجة غير عادية تزيد من احتمال استخدام العنف. وعرفها كورال بل بأنّها ارتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات الدولية أو بين الدول. ويعرّف قاموس رندام الأزمة بأنّها: "ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول تحدد في ضوءها أحداث المستقبل التي تؤدي إلى تغيير كبير".⁽¹⁾

والأزمة حسب تعريفنا لها هي تهديد خطر متوقع أو غير متوقع لأهداف، وقيم، ومعتقدات، وممتلكات الأفراد، والمنظمات، والتي تحد من عملية اتخاذ القرار. ويتضمن قدرًا من الخطورة والتهديد وضيق الوقت والمفاجأة ويتطلب معالجتها إدارة ذكية تتمتع بالشفافية.

(1) RANDOM. H, *Random House Dictionary of English Language*, Random House, New York, USA, 1969, P.491.

من التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج بأن جميع تعاريف الأزمة تتفق على أمرين هما:

1- أن الأزمة هي الخروج عن حد توازن العلاقات القائمة بين أطراف تتعايش أو تتعامل مع بعضها.

2- هي حالة ما قبل الانفجار التي ستؤدي إليه ما لم تعالج.

ويمكن التمييز بين أشكال عديدة للأزمات من حيث المدى والإطار أو البنية والتركييب أو الفاعلية والتأثير فهناك:

1- أزمات دولية، وإقليمية، ومحلية.

2- أزمات أساسية تحمل في إطارها تهديداً للأمن والسلم الدوليين. وأزمات غير أساسية هامشية، تشكل تهديداً للإطار الإقليمي الذي تنشأ وتتفاعل فيه.

3- أزمات شاملة، أو جزئية، من حيث بنيتها وتركيبها.

4- أزمات معقدة في بنيتها وتركيبها متعدد المظاهر تتداخل فيه عوامل سياسية، واقتصادية، وعسكرية، وحضارية، وثقافية، وتاريخية. وأزمات جزئية في البنية والتركييب تشمل مظهراً واحداً فقط مثل الأزمة الاقتصادية، والأزمة المالية، والأزمة الصحية، وغيرها لكنها ترتبط بغيرها من المظاهر وتترك منعكسات على غيرها أيضاً.

2- عوامل نشوب الأزمة:

يقصد بعوامل نشوب الأزمة مجموعة العوامل التي تنتج حالة من عدم التأكد تسبق الأزمة، من حيث الترتيب والتأثير. وتنشأ الأزمة

لأسباب مختلفة ومتباينة، تباين طبيعة الأزمة، ومكان، وزمان حدوثها. كما أن لكل شيء سبباً فإنَّ هناك عوامل تتسبب في وجود الأزمة؛ فهي لا تنشأ مجزأة، وليست وليدة اللحظة، ولكنها نتاج تفاعل أسباب وعوامل نشأت قبل ظهور الأزمة، وتتعدد الأسباب التي تؤدي إلى نشوب الأزمة فمنها: سوء الفهم والإدراك، أو سوء التقدير والتقييم، أو الرغبة في الابتزاز، واستعراض القوة، وتعارض المصالح، كما أنَّ الأزمات تنشأ من أجل الموارد كالمياه، والغذاء، والمراعي، والصراع من أجل التوسع السكاني، وأزمات الانفجار السكاني، وأزمات النظام الرأسمالي، والصراع الأيديولوجي والاجتماعي، والصراع على الأسواق ومصادر المواد الأولية، والصراع السياسي على السلطة بين الأحزاب المختلفة، كذلك الصراع على الهيبة والنفوذ، بالإضافة إلى الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للصراع.

3- سمات الأزمة:

تتميز الأزمة بسمات من أهمها ما يلي:

- 1- الإدراك بأنها نقطة تحول.
- 2- تتطلب قرارات سريعة.
- 3- تهدد أهداف وقيم الأطراف المشاركة بها.
- 4- فقدان السيطرة أو ضعف السيطرة على الأحداث.
- 5- تتميز بضغط عامل الوقت والشعور بالضبابية والاضطراب مما يولد القلق.

6- تتميز بعنصر المفاجأة فيها ونقص المعلومات والتعقد والتشابك في الأمور أثناء حدوثها.

7- تتميز بدرجة عالية من الشك في القرارات المطروحة.

8- التداخل والتعدد في الأسباب والعوامل والعناصر والقوى المؤيدة والمعارضة، والمهتمة وغير المهتمة... واتساع جبهة المواجهة.

9- سيادة حالة من الخوف والهلع قد تصل إلى حد الرعب وتقييد التفكير. (1)

ولذلك يرى الباحثون أنه بفعل المفاجأة وضيق الوقت والشعور بالخطر الداهم والتوتر المرافق لاتخاذ القرار يكون تعريف قرار الأزمة بأنه قرار عادي في ظروف استثنائية، تؤثر سلباً عما ينبغي توفره في الظروف العادية من بيانات وتحليل هادئ وصياغة بدائل متأنية لاختيار البديل الأفضل منها حيث تتطلب مهارات إدارة الأزمة القيادة واتخاذ القرارات وإدارة الموارد البشرية والمادية إلى جانب مهارات الاتصال ومهارات التفكير الإبداعي.

4- الأبعاد التي تأخذ بها الأزمة:

إنَّ أهم بعدين يتم الأخذ بهما وقت الأزمة هما:

1- التهديد الخطير للمصالح والأهداف الجوهرية والمستقبلية للكيان الإداري.

(1) السيد. عليوة، إدارة الوقت والأزمات والإدارة بالأزمات، دار الأمين للنشر والتوزيع،

القاهرة، مصر، 2003، ص 82.

2- الوقت المحدد المتاح أمام مدير الأزمات لاتخاذ قرار سريع وصائب.

ومن هنا يلاحظ أنّ جميع الأبحاث والدراسات متفقة في تعريف الأزمة على أمرين اثنين:

1- إنّ الأزمة هي خروج عن حد توازن العلاقات الدولية بين أطراف تتعايش وتتعامل مع بعضها.

2- إنّ الأزمة هي حالة ما قبل الانفجار التي سنؤدي إليه إذا لم تعالج.

- ثانياً: مراحل الأزمة:

تختلف المراحل التي تمر بها الأزمات منذ بدايتها وحتى نهايتها وفقاً لمجموعة من العوامل منها أسباب ظهورها، والقيم التي تمثل الأزمة تهديداً لها، وسبل معالجتها، ولكن على الرغم من ذلك هناك ما يمكن اعتباره اتفاقاً عاماً حول المراحل الأساسية التي تمر بها الأزمة والتي تتمثل فيما يلي:

2- مرحلة ما قبل موقف الأزمة :

تتميز هذه المرحلة بارتفاع درجة التهديد للأهداف ولقيم الدولة والذي يدركه صانعوا القرار، وتتبع أهمية هذه المرحلة من أنه يمكن فيها إدارة الأزمة بقدر أكبر من السهولة عن إدارتها في المراحل التالية، وحتى إذا لم يمكن التدخل لحل الأزمة خلال هذه المرحلة

فإنَّ تحديد ملامح الأزمة خلالها يساعد على التحضير والإعداد للمراحل التالية.

2- مرحلة تصاعد الأزمة:

وفيها ترتفع درجة التهديد ويزداد الإحساس بمحدودية الوقت المتاح لصنع القرار، كما يزداد إدراك القيادة للخطر الذي تمثله الأزمة، والذي ينبع من وجود نوعين من المغذيات هما المغذيات الذاتية المستمدة من الأزمة ذاتها، والمغذيات أو المحفزات الخارجية التي استقطبتها الأزمة وتفاعلت معها وهذا ما يتطلب من صانع القرار العمل على تحديد وعزل العناصر الخارجية المعممة للأزمة إما باستقطابها أو بخلق تعارض في المصالح بين مكوناتها، وكذلك تجميد نمو الأزمة واستقطاب عناصر النمو الذاتي للأزمة ذاتها.⁽¹⁾

3- مرحلة النضج:

تعد من أخطر مراحل الأزمة، ومن النادر أن تصل الأزمة إلى مثل هذه المرحلة، وتحدث عندما يكون متخذ القرار الإداري على درجة كبيرة من الجهل والتخلف والاستبداد برأيه وانغلاقه على ذاته أو إحاطة هذه الذات بالقدسية، وبحاشية من المناقنين الذين يكيلون له المديح

(1) الخضيرى. محسن أحمد، إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية، ط 2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003، ص

ويصورون له أخطاءه حسنات.. وبذلك تصل الأزمة إلى أقصى قوتها وعنفها، وتصبح السيطرة عليها مستحيلة ولا مفر من الصدام العنيف معها. وهنا قد تكون الأزمة بالغة الشدة، وشديدة القوة تطيح بمتخذ القرار وبالمؤسسة أو المشروع الذي يعمل فيه، أو أن يكون متخذ القرار قد استطاع بدهاء تحويل اتجاه الأزمة إلى كبش فداء، وهمي، تنفتت الأزمة عنده، وتنتهي باستقطاب عناصر القوة فيها والسيطرة عليهم بشكل أو بآخر.⁽¹⁾

4- مرحلة الانحسار والتقلص:

وتعرف أحياناً بمرحلة انتهاء الأزمة أو مرحلة ما بعد الأزمة، وفيها تقل الضغوط الناجمة عن محدودية عنصر الوقت وتنحسر الأزمة بفقدانها لقوة الدفع المولدة لها أو العوامل المحركة لها.

5- مرحلة الاختفاء:

وتصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما تفقد بشكل شبه كامل قوة الدفع المولدة لها أو لعناصرها، حيث تتلاشى مظاهرها وينتهي الاهتمام بها والحديث عنها، إلا أنه من الضرورة الاستفادة من الدروس المستفادة منها لتلافي ما قد يحدث مستقبلاً من سلبيات.

والحقيقة أنّ الانحسار للأزمة يكون دافعاً للكيان الذي حدثت فيه لإعادة البناء وليس لإعادة التكيف، فالتكيف يصبح أمراً مرفوضاً وغير مقبول لأنه سيبقى على آثار ونتائج الأزمة بعد انحسارها، أما إعادة

⁽¹⁾ الخضيرى. محسن أحمد، مرجع سابق ذكره، ص 75.

البناء فيتصل أساساً بعلاج هذه الآثار والنتائج ومن ثم استعادة فاعلية الكيان وأدائه وإكسابه مناعة أو خبرة في التعامل مع أسباب ونتائج هذا النوع من الأزمات.

- ثالثاً: أسباب نشوء الأزمات في فكر كُرد سوريا:

تتمثل أهم أسباب نشوء الأزمات في فكر كُرد سوريا بالأسباب الداخلية والأسباب الخارجية، فمن أهم الأسباب الداخلية نذكر:

1- سوء فهم وإدراك السلطة في سوريا لواقع القضية الكُردية: فمنشأ سوء فهم وإدراك الحكومات السورية المتعاقبة لواقع القضية الكُردية بسوريا يأتي من خلال جانبين هامين هما: الجانب الأول هو تسرع الحكومات السورية المتعاقبة في إصدار القرارات أو الحكم على الأمور قبل تبين حقيقتها، سواء تحت ضغط الخوف والقلق والتوتر أو نتيجة للرغبة في استعجال النتائج. الجانب الثاني هو أنّ الإدراك غير السليم للحكومات السورية المتعاقبة لواقع القضية الكُردية يؤدي إلى انفصام العلاقة بين الأداء الحقيقي لها وبين القرارات التي يتم اتخاذها، مما يشكل ضغطاً من الممكن أن يؤدي إلى انفجار الأزمة. فهي تحاول تفسير القضية الكُردية على ضوء رغباته الشخصية، أو ما يعرف باسم منطق الميول النفسية Psycho Logic فيقبل من هذه المعلومات ما يوافق هواه ويتفق مع تطلعاته، ويتجاهل من هذه المعلومات ما يخالف رغباته، ومن ثم يسعى لاختلاق المبررات للمعلومات التي تجد هوى في

نفسه، كما يتقنن في إيجاد الذرائع لاستبعاد المعلومات التي تتناقض مع مفاهيمه الأساسية.

2- سوء تقدير وتقييم السلطة في سوريا للمكون الكردي:

يعد سوء تقدير وتقييم الحكومات السورية المتعاقبة للمكون الكردي في سوريا من أكثر أسباب حدوث الأزمات، وينشأ سوء التقدير الأزموي هذا من خلال جانبين أساسيين هما: مغالاة وإفراط الحكومات السورية المتعاقبة في الثقة سواءً في النفس أو في القدرة الذاتية على مواجهة المكون الكردي وطمس هويته. وسوء تقدير المكون الكردي والاستخفاف به واستصغاره والتقليل من شأنه.

3- الإدارة العشوائية للسلطة المتعاقبة في سوريا:

إن يمكن أن نطلق على السلطة في سوريا مجازاً بأنّها إدارة، ولكنها ليست إدارة، بل هي مجموعة من الأهواء والأمزجة التي تتنافى مع أي مبادئ علمية، وتتصف بالصفات الآتية:

- عدم الاعتراف بالتعاون المجتمعي وأهميته وضرورته للنشاط السوري.

- عدم التوافق مع روح العصر.

- سيطرة النظرة الأحادية السوداوية.

- قصور التوجيه للأوامر والبيانات والمعلومات وعدم وجود التنسيق.

وهذا ما يفسر لنا أسباب أزمات الحكومات السورية المتعاقبة في سوريا التي تفقر إلى الرؤية المستقبلية العلمية، والتي لا تستخدم

التخطيط العلمي الرشيد في إدارة شؤونها، وتطبق أنماطاً عشوائية شديدة التدمير والخراب.

4- رغبة السلطة في سوريا في ابتزاز الطرف الآخر:

تقوم السلطة في سوريا باستخدام مثل هذا الأسلوب وذلك من أجل جني المكاسب غير العادلة من وراء فعلتها هذه على حساب تهميش الأطراف الأخرى التي من المفروض أن تشارك في شتى مجالات الحياة السورية.

5- يأس السلطة في سوريا في الاستسلام لمبادئ الديمقراطية: فهذا اليأس في حد ذاته أحد "الأزمات" النفسية والسلوكية التي تمر بها السلطة في سوريا، ويترتب عليه فقدان السلطة في سوريا الرغبة في التطوير والاستسلام للرتابة، مما يؤدي إلى انفصام العلاقة بينها وبين الشعب وانتشار الديكتاتورية في أجهزتها.

6- استعراض السلطة في سوريا لقوتها وفرض سطوتها على الشعب: يسمى هذا المصطلح "ممارسة القوة" واستغلال أوضاع التفوق على الآخرين سواء نتيجة حصول النظام على قوة جديدة أو حصول ضعف لدى الطرف الآخر الذي تحاول السلطة محاربه أو للثنتين معاً. ويبدأ ممارسة السلطة في سوريا لقوتها بعملية استعراضية خاطفة للتأثير على مسرح الأحداث دون أن يكون هناك حساب للعواقب، ثم تتدخل جملة عوامل غير منظورة فتحدث الأزمة، ومن ثم تتفاقم مع تتابع الأحداث وتراكم النتائج.

ومن أهم الأسباب الخارجية نذكر:

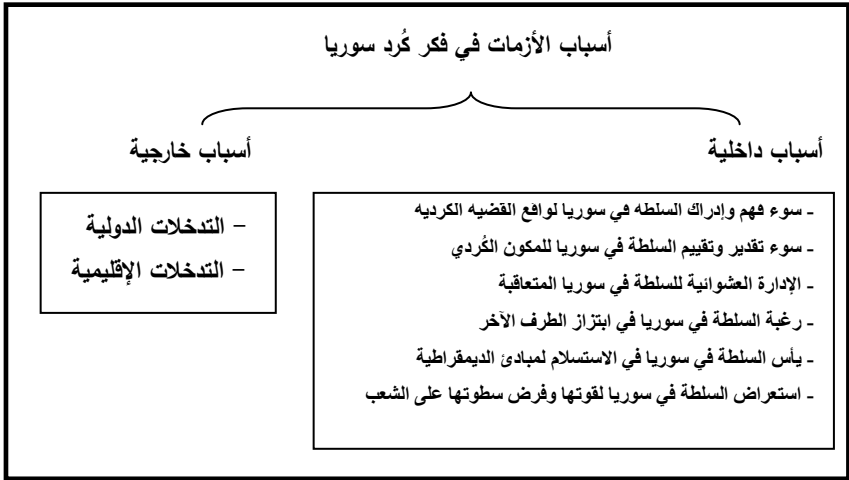
1- التدخلات الدولية:

وبخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، فسوريا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هي بوابة شرق البحر الأبيض المتوسط، وبالنسبة لروسيا الاتحادية هي بوابة مياه دافئة على البحر المتوسط وآخر موطن قدم لها في المنطقة، وبالتالي تعتبر سوريا بالنسبة لهما ساحة نفوذ.

2- التدخلات الإقليمية:

وبخاصة من تركيا وإيران، فهاتان الدولتان تتخوفان من أن أي تقرير مصير لمكونات الشعب السوري سوف ينعكس على دولهم، وفي سبيل ذلك نرى أن إيران تدعم نظام بشار الأسد للحفاظ على حالة النظام الحكومية التي استمرت لأكثر من خمسين سنة، وتركيا تدعم المعارضة السورية لتغيير نظام بشار الأسد ووضع نظام موالي لها وبشروطها وبدعم منها. حيث تتأثر تركيا بشكل مباشر بتطورات الأوضاع في سوريا في ظل الحدود المشتركة الطويلة بين البلدين، والتداخل البشري والديموغرافي بينهما. وتخشى تركيا من تأثير سقوط النظام السوري على وضع الكرد لديها، وتقوية موقف كرد العراق، وربما تطبيق نموذجهم الفيدرالي في سوريا، بما يؤثر مستقبلاً على الوحدة الإقليمية للأراضي التركية. وتسعى تركيا من خلال سياستها إلى التحكم في أوراق اللعبة السياسية السورية، من خلال الاحتفاظ بعلاقات وثيقة

مع قوى المعارضة السورية المختلفة، لكي تؤثر على قرارات المعارضة، وتمثل قيلاً غير مباشر على طموحات الكُرد. وبذلك يمكن أن نوجز أسباب الأزمات في فكر كُرد سوريا بالشكل التالي:



- المصدر: الباحث.

رابعاً: مفهوم إدارة الأزمة لدى كُرد سوريا:

مفهوم إدارة الأزمة يشير إلى كيفية التغلب على الأزمة باستخدام الأسلوب الإداري العلمي من أجل تلافي سلبياتها ما أمكن، وتعظيم الإيجابيات.

ويرجع أحد الباحثين أصول "إدارة الأزمة" إلى الإدارة العامة (وذلك للإشارة إلى دور الدولة في مواجهة الكوارث العامة المفاجئة وظروف

الطوارئ، مثل الزلازل، والفيضانات، الأوبئة، والحرائق، والغازات الجوية، والحروب الشاملة).⁽¹⁾

فإدارة الأزمات هي "نشاط هادف يقوم على البحث والحصول على المعلومات اللازمة التي تمكن الإدارة من التنبؤ بأمكان واتجاهات الأزمة المتوقعة، وتهيئة المناخ المناسب للتعامل معها، عن طريق اتخاذ التدابير للتحكم في الأزمة المتوقعة والقضاء عليها أو تغيير مسارها لصالح المنظمة".⁽²⁾

ويرى بعض الباحثين أن إدارة الأزمة: "عملية إدارية متميزة لأنها تتعرض لحدث مفاجئ، ولأنها تحتاج لتصرفات حاسمة سريعة تتفق مع تطورات الأزمة، وبالتالي يكون لإدارة الأزمة زمام المبادرة في قيادة الأحداث والتأثير عليها وتوجيهها وفقاً لمقتضيات الأمور".⁽³⁾

كما تعني إدارة الأزمة "التعامل مع الأزمات من أجل تجنب حدوثها من خلال التخطيط للحالات التي يمكن تجنبها، وإجراء التحضيرات للأزمات التي يمكن التنبؤ بحدوثها في إطار نظام يطبق مع هذه

⁽¹⁾ السيد. عليوة، صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997، ص 251.

⁽²⁾ أحمد. إبراهيم أحمد، إدارة الأزمات: الأسباب والعلاج، القاهرة، دار الفكر العربي، 2002، ص 32.

⁽³⁾ عشاوي. سعد الدين، إدارة الأزمات، مجلة الفكر الشرطي، المجلد 5، العدد 2، الإمارات، 1996، ص 199.

الحالات الطارئة عند حدوثها بغرض التحكم في النتائج أو الحد من آثارها التدميرية".⁽¹⁾

ومن خلال المفاهيم السابقة لإدارة الأزمة يمكن تحديد عناصرها فيما يلي:

- عملية إدارية خاصة تتمثل في مجموعة من الإجراءات الاستثنائية التي تتجاوز الوصف الوظيفي المعتاد للمهام الإدارية.
 - استجابات استراتيجية لمواقف الأزمات.
 - تدار الأزمة بواسطة مجموعة من القدرات الإدارية الكفاءة والمدرية تدريباً خاصاً في مواجهة الأزمات.
 - تهدف إدارة الأزمة إلى تقليل الخسائر إلى الحد الأدنى.
 - تستخدم الأسلوب العلمي في اتخاذ القرار.⁽²⁾
- إنَّ إدارة الأزمات مسألة قائمة بحد ذاتها لدى الكُرد منذ القدم. وكانت مظهراً من مظاهر التعامل الكُردي مع المواقف الطارئة أو الحرجة التي واجهها منذ أن عُرف وجوده. ومن هنا فإنَّ إدارة الأزمة في فكر كُرد سوريا تعني "التعامل مع عناصر موقف الأزمة باستخدام

(1) الأعرجي. عاصم محمد ودقاسمة. مأمون محمد، إدارة الأزمات: دراسة ميدانية لمدى توافر عناصر إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في الوظائف الإشرافية في أمانة عمان الكبرى، معهد الإدارة العامة، المجلد 39، العدد 4، الرياض، 2000، ص 777.

(2) عبد الرحمن. محمد عبد الرحمن، إدارة الأزمات، بحث مقدم إلى الحلقة العلمية السادسة عشر حول إدارة الأزمات، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1994، ص (5-6).

مزيج من العلم والمعرفة بما يحقق الأهداف القومية للشعب الكردي ويحافظ على المصالح الوطنية لسوريا.

إنّ من أهم منطلقات تطور علم إدارة الأزمات لدى كُرد سوريا هي ما يلي:

- متى: متى حدثت الأزمة؟ متى علم الكُرد بها؟ متى تطورت أبعادها؟.

- من: من سبب الأزمة؟ من المستفيد منها؟ من المتضرر منها؟ من المؤيد لها؟ من المعارض لها؟ من المساند لها؟ من الذي يوقفها؟.

- كيف: كيف بدأت الأزمة؟ كيف تطورت؟ كيف علم الكُرد بها؟ كيف تتوقف؟ كيف يتعامل الكُرد معها؟.

- لماذا: لماذا ظهرت الأزمة؟ لماذا استفحلت؟ لماذا لم تتوقف؟ لماذا يحاربها الكُرد ولا يتركونها لحالها؟.

- أين: أين مركز الأزمة؟ إلى أين ستمضي؟ أين يكمن الخطر؟ إلى أين يتجه الخطر؟.

وتتمثل أهم أبعاد إدارة كُرد سوريا للأزمة في (البعد المعرفي، والبعد الوجداني، والبعد الاجتماعي).

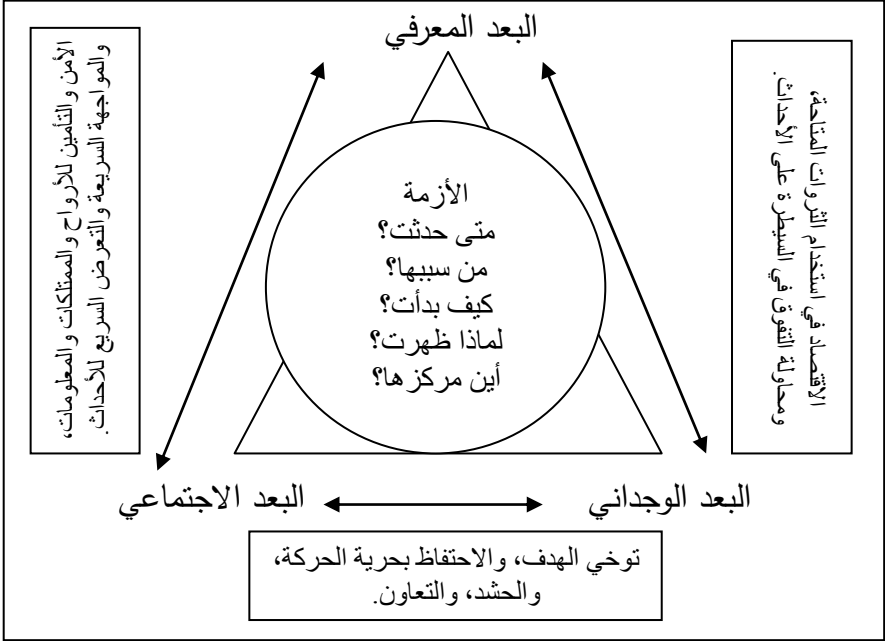
فبالنسبة للبعد المعرفي فكُرد سوريا يستخدمون الذاكرة والإدراك (الوعي)، والتنبؤ المستقبلي للأحداث من أجل وضع تصور مستقبلي لكيفية إدارة الأزمة التي قد يتعرضون لها. وبالنسبة للبعد الوجداني فهناك جوانب دافعية محرّكة للشعور القومي الكردي تنطلق من مبدأ

القومية الكُردية ودورها في توحيد جهود الكُرد في مواجهة الأزمات. وبالنسبة للبعد الاجتماعي فكُرد سوريا منخرطون بالمجتمع السوري وضمن النسيج الوطني السوري، والروح القومية لكُرد سوريا منتعشة بوصفها ردة فعل على سياسات التمييز والإنكار الممنهجة التي مورست ولا تزال تمارس ضدهم منذ عقود من الزمن. وكل ذلك من شأنه أن يؤثر أو يتأثر بالأزمة التي قد يمرون بها.

وإنَّ أهم نقاط تطور مفهوم إدارة الأزمات لدى كُرد سوريا تتمثل بـ: توخي الهدف، والاحتفاظ بحرية الحركة، والحشد، والتعاون، والاقتصاد في استخدام الثروات المتاحة، ومحاولة التفوق في السيطرة على الأحداث، والأمن والتأمين للأرواح والممتلكات والمعلومات، والمواجهة السريعة والتعرض السريع للأحداث. وتحليل طبيعة الخطر الذي تشكله الأزمة، وتكاليف استمرارها وأعباؤه، ومدى تأثير كل ذلك على الكيان الكُرد.

وكل ذلك من خلال توافر روح معنوية مرتفعة، ورباطة جأش، وهدوء أعصاب، وتماسك تام خلال أخرج المواقف، وقدرة عالية على امتصاص الصدمات ذات الطابع العنيف المتولدة عن الأزمات الكاسحة.

وبذلك يمكن أن نضع أرضية لمفهوم إدارة الأزمة لدى كُرد سوريا على الشكل التالي:



أرضية مفهوم إدارة الأزمة لدى كُرد سوريا

- المصدر: الباحث.

- خامساً: مراحل إدارة الأزمة في فكر كُرد سوريا:

تمر معظم الأزمات بخمس مراحل أساسية، وإذا فشل متخذ القرار في إدارة مرحلة من هذه المراحل فإنه يصبح مسؤولاً عن وقوع الأزمة وتفاقم أحداثها، ومن أهم مراحل إدارة الأزمة ما يلي:

1- اكتشاف إشارات الإنذار المبكر.

2- الاستعداد والوقاية.

3- احتواء الأضرار والحد منها.

4- استعادة النشاط.

5- التعلم.

وبالنسبة لكُرد سوريا فإنَّ أهم مراحل إدارة الأزمة ما يلي:

1- اكتشاف إشارات الإنذار المبكر: عادة ما ترسل الأزمة التي قد يتعرض لها كُرد سوريا قبل وقوعها بفترة طويلة سلسلة من إشارات الإنذار المبكر: أو الأعراض التي تنبئ باحتمال وقوع الأزمة، وما لم يوجه اهتماماً كُردياً كافياً لهذه الإشارات فمن المحتمل جداً أن تقع الأزمة، وبالإضافة إلى ذلك فإنَّ كل أزمة ترسل إشارات خاصة بها، وقد يصعب التفرقة بين الإشارات الخاصة بكل أزمة على حدة، فمثلاً أزمة الانقلابات العسكرية التي عاشها كُرد سوريا في الفترة (1949-1954) كان من أهم إشاراته إغلاق حكومات الانقلابات العسكرية آنذاك للجمعيات والنوادي والمطبوعات الكُردية من الأسواق والبيوت. وأزمة الوحدة بين سوريا ومصر في 22 شباط عام 1958 كان من أهم إشارته أنَّ الدستور المؤقت لحكومة الوحدة الذي أعلن في 5 آذار عام 1958 لم يشر إلى وجود الكُرد. كل ذلك يعتبر بمثابة إشارات إنذار لتعرض الكُرد للأزمة.

2- الاستعداد والوقاية:

يتوافر لدى كُرد سوريا الاستعدادات والأساليب للوقاية من الأزمات التي قد يتعرضون لها، ويؤكد ذلك على أهمية إشارات الإنذار المبكر، لأنه من الصعب أن تمنع وقوع شيء لم تنتبأ أو تنذر باحتمال وقوعه،

إنَّ الهدف من الوقاية يتلخص في اكتشاف نقاط الضعف في نظام الوقاية.

3- احتواء الأضرار والحد منها:

من سوء الحظ، بل إنَّه من المستحيل منع الأزمات من الوقوع طالما أنَّ الميول الشوفينية كانت خاصية طبيعية لمعظم الحكومات المتعاقبة على سوريا، وعلى ذلك فإنَّ المرحلة التالية في إدارة الأزمات في فكر كُرد سوريا تتلخص في إعداد وسائل للحد من الأضرار ومنعها من الانتشار لتشمل الأجزاء الأخرى التي لم تتأثر بعد في المجتمع الكُرد، وتتوقف هذه المرحلة في إدارة الأزمات على طبيعة الحادث الذي قد يقع، فعلى سبيل المثال نجد أنَّ كارثة حرق سجن الحسكة في 24 آذار عام 1993 لم يجعل هناك أي مجال لحماية الأرواح من الحريق، وبالتالي لم يعد هناك مجال لاحتواء الضرر.⁽¹⁾ وبالمقابل فإنَّ مشكلة عديموا الجنسية من الكُرد في سوريا في الستينات من القرن العشرين لاقت حلاً جزئياً على مر الزمن، فاستعاد جزء منهم الجنسية عام 2011 وهذا يعتبر بمثابة احتواء جزئي للضرر الذي تعرض له هؤلاء الكُرد.

⁽¹⁾ تجدر الإشارة إلى أنَّ حرق سجن الحسكة مضى بصمت مريب حيث ذهب ضحيتها 57 سجيناً غالبيتهم كانوا من الكُرد، فلو حدثت هذه الجريمة في دولة تحترم نفسها وشعبها فإنَّ وزراء سيحاكمون، وحكومات ستسقط. إنَّه استهتار بأرواح الناس، ويشكل خاص أرواح الكُرد. والمثير للجدل هو أنَّ نتائج التحقيق المخفي قد صدرت بعد شهرين، لم تتضمن أحكاماً بحق أي مسؤول أو ضابط لا في السجن ولا في المحافظة. وقد اعتبر وزير الداخلية آنذاك محمد حربة أنَّ "الحادث جنائي افتعله مجرمون".

4- التعلم:

المرحلة الأخيرة في مراحل إدارة الأزمة في فكر كُرد سوريا هي التعلم المستمر وإعادة التقييم لتحسين ما تم إنجازه في الماضي، حيث أنّ التعلم يعدّ أمراً حيوياً للكُرد، غير أنّه مؤلم للغاية ويثير ذكريات مؤلمة خلفتها الأزمة. فخلال مسيرة الأزمات التي مر بها كُرد سوريا هناك الكثير من الإجحاف والإنكار والتمييز الذي مورس ضدهم، ولكي يتعلموا كُرد سوريا فإنّه يجب أن يكونوا على استعداد لتقبل القلق دون الاستسلام للفرع.

إنّ استخلاص دروس مستفادة من الأزمة أو الأزمات رهن بتوافر حس مرهف لدى الكُرد يجعلهم يقدرّون معاناة الغير. والتعلم لا يعني تبادل الاتهامات، أو إلقاء اللوم على الغير وتحميله المسؤولية، أو البحث عن كبش فداء، أو إدعاء بطولات كاذبة.

- سادساً: الدور التاريخي لكُرد سوريا في إدارة الأزمات:

إنّ جميع الأزمات التاريخية التي مر بها كُرد سوريا منذ تشكل دولة سوريا إلى الآن كانت من فعل الحكومات المتعاقبة على سوريا، ونرى أنّ جميع تلك الأزمات اجتمعت في مفهوم واحد وهو أزمة الهوية (الاعتراف بوجود الشعب الكُرد)، وقد كانت أهم تلك الأزمات التي قام الكُرد بإدارتها ما يلي:

1- أزمة الانقلابات العسكرية (1949-1954):

نوع الأزمة: أزمة محلية من حيث الحجم، وجزئية من حيث البنية والتركيب (أزمة الاعتراف بوجود الشعب الكردي).

تعريف الأزمة: نقطة تحول في حياة كرد سوريا بنيت على مواقف سلبية وانطوت على تهميش الكرد في الدولة المشكلة حديثاً (سوريا بعد الاستقلال).

بدء الأزمة: بدأت هذه الأزمة عند الرؤية السياسية الغامضة لقادة الانقلابات العسكرية (ما عدا فترة انقلاب حسني الزعيم من 30 آذار عام 1949 ل: 14 آب عام 1949) تجاه التطلعات القومية للشعب الكردي في سوريا.

عوامل نشوب الأزمة: سوء الفهم والإدراك وسوء التقدير والتقييم من قبل حكومات الانقلابات العسكرية في سوريا لتطلعات الشعب الكردي.

سمات الأزمة: تميزت هذه الأزمة بإغلاق حكومات الانقلابات العسكرية للجمعيات والنوادي والمطبوعات الكردية من الأسواق والبيوت. وإتباع سياسة تجاهل وجود الشعب الكردي وعدم إعطائه أية خصوصية من خلال سياسات التعريب ومراقبة القوميين الكرد ونشاطاتهم السياسية (على سبيل المثال مراقبة جلادت بدر خان). كما أنّ دستور عام 1952 كان سبباً في الأزمة حيث تجاهل الوجود الكردي في سوريا، كما كان هناك تجاهل لحقائق التعددية القومية والثقافية.

كما عمد أديب الشيشكلي إلى إصدار قرارات عسكرية مجحفة منها المرسوم التشريعي رقم 39 في 16 تشرين الثاني عام 1953، وكان هذا المرسوم كغيره من المراسيم تهدف وتصب في خانة واحدة وهي تغيير الواقع الديموغرافي القومي لواقع الشعب الكردي في سوريا، ونص المرسوم المذكور على ما يلي:

- 1- عدم السماح بتسمية المحال العامة أو الخاصة كالنوادي والفنادق والمحلات وغيرها، بأسماء غير الأسماء العربية.
- 2- على جميع أصحاب المحال التجارية التي تحمل أسماء أعجمية استبدالها بأسماء عربية في مدة لا تتجاوز 3 أشهر.
- 3- كل من يخالف أحكام الفقرتين (1+2) يحاكم بالحجز مدة ثلاثة أشهر وبالغرامة من (50-1000 ليرة).⁽¹⁾

أبعاد الأزمة: وجدت حكومات الانقلاب في سوريا (ما عدا حكومة حسني الزعيم) أنّ القضية الكردية مثلت تهديداً خطيراً لمصالحها وأهدافها الجوهرية والمستقبلية.

دور كُرد سوريا في إدارتها: تميز إدارة كُرد سوريا لهذه الأزمة بأقلمة أنفسهم مع الوضع الجديد، إلا أنّه مع ذلك فإنّ النشاط الكردي كان ضعيف نوعاً ما بسبب توزيعهم هنا وهناك إلى مناطق منفصلة

⁽¹⁾ جريدة يكي تي (الوحدة)، العدد: 36، أيار، إصدارات لجنة الأعلام في حزب يكي تي الكردي في سوريا، 1996.

عن بعضها، وانعدام وجود مدن كبرى قديمة في هذه الجزء من كُردستان.⁽¹⁾

ومع ذلك نجد أنه قد تأسس في عام 1951 في محافظة حلب، جمعية ثقافية سرية، تعمل على نشر الثقافة الكُردية والروح القومية، وكان من أعضائها رشيد حمو، وشوكت حنان، ومحمد علي خوجه، وقادر إبراهيم. ولكن جمعيتهم ما لبثت أن انكشف أمرها في العام نفسه، فاعتقلوا، وسيقوا إلى سجن المزة بدمشق. كما وتأسست في مدينة قامشلو عام 1953 جمعية (وحدة الشباب الديمقراطيون الأكراد) وكان من مؤسسي هذه الجمعية السيد محمد ملا أحمد، وعبد العزيز علي ملا عفدي، ودرويش ملا سليمان، وسامي ملا أحمد نامي.

2- أزمة الوحدة بين سوريا ومصر في 22 شباط عام 1958:

نوع الأزمة: أزمة محلية (في سوريا) ارتبطت بالأزمة الإقليمية (في العراق) من حيث الحجم، وأزمة معقدة في بنيتها وتركيبها تداخلت فيه عوامل سياسية، واقتصادية، وعسكرية، وحضارية، وثقافية، وتاريخية (أزمة التكتل القومي الكُردية).

تعريف الأزمة: فترة حرجة أو حالة غير مستقرة لعموم فئات الشعب السوري والمصري، وإحساس مبهم بوجود شيء ما يلوح في الأفق،

⁽¹⁾ زانا. كُرد، الأقلية الكُردية في سوريا، وطبيعتها الإثنية، وحققها في تقرير المصير، سلسلة أبحاث، بحث قيد النشر، مركز ياد للدراسات والبحوث، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، كُردستان العراق، 2013، ص 62.

وينذر بخطر غريب غير محدد المعالم أو الاتجاه أو الحجم أو المدى لمستقبل الكُرد في الدولتين المتحدتين اللتان أضيف إليهما صفة العربية (الجمهورية العربية المتحدة). تعرض فيه الكُرد إلى الاضطهاد وإلى حملات الاعتقالات التي لم يشهدها الكُرد من قبل حيث تغيرت أوضاع الكُرد رأساً على عقب.

بدء الأزمة: بدأت هذه الأزمة في 22 شباط عام 1958 عندما اتحدت كل من سوريا ومصر في كيان سياسي واحد، وتفاقت أكثر عند رغبت ومحاوله الجمهورية العربية المتحدة ضم العراق إلى الاتحاد.

عوامل نشوب الأزمة: سوء الفهم والإدراك، وسوء التقدير والتقييم، لواقع القضية الكُردية في كلاً من سوريا والعراق. كذلك كان من عوامل نشوب الأزمة الصراع على الهوية والنفوذ من قبل الفئات الحاكمة للجمهورية العربية المتحدة في جو غاب فيها الديمقراطية بقوانين الطوارئ والأحكام العرفية بحجة حالة الحرب مع إسرائيل.

سمات الأزمة: تفاقت سياسة حرمان الفلاحين الكُرد من أراضيهم فلدى مراجعة الفلاحين الكُرد لوزير الإصلاح الزراعي في عهد الوحدة مصطفى حمدون أثناء تواجده في محافظة الحسكة كان يقول لهم (الكُرد مالو شي عندي).⁽¹⁾ ولم يتم الاعتراف بوجود خصوصية للشعب الكُردى أو حتى الإشارة إليه كأحد مكونات النسيج الوطني،

⁽¹⁾ بدر الدين. صلاح، الحركة القومية الكُردية في سوريا (رؤية نقدية من الداخل)، ج

1، منشورات رابطة كاوا للثقافة، بيروت، 2003، ص 49.

فالدستور المؤقت لحكومة الوحدة الذي أعلن في 5 آذار عام 1958 لم يشر إلى وجود الكُرد.⁽¹⁾ كما ضيقت السلطات الخناق على الأحزاب الكُردية (حزب البارتّي) خاصة بعد عودة البارزاني إلى العراق ووقوفه إلى جانب عبد الكريم قاسم والشيوعيين في رفض فكرة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة. وتم فصل الضباط الكُرد من الخدمة ومن جميع الرتب واستغني عن الخدمة العسكرية للمجندين الكُرد ولم يبق مجال للكُرد للتوظيف. كما جرت حملة كبيرة لفصل وتجميد الكوادر الكُردية في الإدارة والجيش. ومنعت السلطات الناصرية أية تظاهرة ثقافية أو سياسية كُردية. ولم يتم الاعتراف رسمياً بوجود كيان للشعب الكُرد في سوريا وتم توجيه عبارات (شعوبي) شيوعي، كُردّي، خائن، يهودي إلى المواطنين الكُرد. وتعرضت القرى والبلدات الكُردية لسلسلة من عمليات التعريب المستمرة.

أبعاد الأزمة: وجدت حكومة الوحدة أنّ القضية الكُردية تمثل تهديداً خطيراً لمصالحها وأهدافها الجوهرية والمستقبلية فقامت بالتقرب منهم لتحقيق مصالح وحدوية، فحكومة الوحدة تعاطفت مع كُرد سوريا كجزء من سياستها لكسب الكُرد إلى جانبه، وتعاطفت مع كُرد العراق لكسبهم بعد الإطاحة بالنظام الملكي في العراق.

(1) الراوي. محمد رشيد، التطورات السياسية في سوريا 1958-1963، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، ص (73-74).

دور كُرد سوريا في إدارتها: لم تعترض أو تقف الحركة السياسية الكُردية في سوريا بالصد من المشاريع الوحدوية والاتحادية العربية منذ البداية، إلا أنها كانت تسعى للحصول على ضمانات في الوصول إلى حق تقرير المصير وضمان حقوق الكُرد القومية ضمن مثل هذه المشاريع، لا سيما وأن فكرة وحدة أجزاء كُردستان هي الأخرى أيضاً أمنية ووحدوية قومية كُردية.⁽¹⁾ وعلى ضوء الوقائع العلمية كان للكُرد موقفهم الثابت والواضح من هذه المشاريع وبالذات الوحدة المصرية السورية وهو أن تأييدها مرتبطاً مبدئياً بضمان الحقوق المشروعة للشعب الكُرد.

وتأسيساً على ما سبق أيد الكُرد الوحدة وصوتوا إلى جانبها بشرط تحقيق مطالب الكُرد التي تقدمت بها اللجنة المركزية للبارتي (الحزب الديمقراطي الكُرد) بقيادة رشيد حمو والتي تمحورت حول ما يلي:

- تخصيص بعض الوقت في الإذاعة السورية لبث برامج باللغة الكُردية.

- السماح بفتح نواد كُردية.
- السماح بنشر الثقافة الكُردية.
- رفع سياسة التمييز والاضطهاد عن الكُرد.

⁽¹⁾ علوش. ناجي، الحركة الشيوعية في الوطن العربي، مجلة دراسات عربية، العدد (3)، السنة (2)، دمشق، سوريا، كانون الثاني، 1966، ص 79.

إلا أن قرار جمال عبد الناصر بحل الأحزاب السياسية لقي معارضة من الجانب الكردي (البارتي خاصة) لأنّ قرار حل الأحزاب لا تحقق الديمقراطية في الحكم. فأيقن الكرّد بأنّ هذا المشروع الاستعجالي للوحدة يخفي وراءه مصلحة في ضرب القوى السياسية السورية فوقف الكرّد معارضاً لمشروع الوحدة.

وعلى خلفية ذلك تم اعتقال أغلب العناصر القيادية في هذا الحزب الكردي الناشئ ومحاكمتهم أمام محكمة أمن الدولة العسكري، وتم زجهم في سجن المزة العسكري قبل أن يتم تحويلهم إلى سجن القلعة في آب 1960. وتبين للسلطات بأنّ (البارتي) يجسد فعلاً طموحات الكرّد، ويستطيع الارتقاء السياسي بالجماهير الكرّدية وتحريكها، وهو مؤهل للعب دور هام في تهيئة الشروط المناسبة لتسهيل مشاركة الكوادر الكرّدية في تقرير المصير السياسي في سوريا.

وما زاد الأمر حدة في الموقف الكرّدي هو عندما قال زكي الأرسوزي الأب الروحي بحزب البعث في مقالة نشرتها مجلة الجندي آنذاك بأنّ: "وقد آن للمنتكرين لبني وطنهم والمقنعين لمصلحة الأقلية التي هم منها، أن يقلعوا عن أكذوبة كان يمينهم بها المستعمر. أكذوبة كيان مستقل لهم في سوريا يناؤون بها أبناء وطنهم العرب في نضالهم من أجل السيادة والحرية"⁽¹⁾ وانتهت هذه الأزمة بانفصال سوريا عن

(1) الأرسوزي. زكي، مشاكلنا القومية وموقف الأحزاب منها، صفحات متفرقة، دمشق،

جسد الجمهورية العربية المتحدة في 28 أيلول عام 1961 نتيجة الأخطاء الجسيمة التي ارتكبت منذ اليوم الأول للوحدة حتى اليوم الأخير من الوحدة لتبدأ أزمة جديدة.

3- أزمة الإحصاء الاستثنائي للكرد في (22 آب عام 1962):

نوع الأزمة: أزمة محلية من حيث الحجم، وجزئية من حيث البنية والتركيب (أزمة تجريد آلاف العائلات الكردية من الجنسية).

تعريف الأزمة: إجراء وتدبير استثنائي قامت به السلطات السورية للحد من نشاط الحركة السياسية الكردية في سوريا شملت المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومثلت نقطة حرجة جداً في تاريخ كرد سوريا.

بدء الأزمة: بدأت الأزمة عند صدور المرسوم التشريعي رقم 93 في 22 آب عام 1962 من قبل رئيس الجمهورية الأسبق لسوريا ناظم القدسي ورئيس مجلس الوزراء الأسبق بشير العظمة ودخلت حيز التنفيذ في 5 تشرين الأول عام 1962.

عوامل نشوب الأزمة: الرغبة في ابتزاز الكرد، واستعراض القوة، كذلك الصراع على الهوية والنفوذ من قبل السلطات السورية.

سمات الأزمة: تم إسقاط الجنسية عن 120.000 من المواطنين الكرد في عام 1962 وسجلوا في سجلات سميت ب: (سجلات الأجنبي) ثم ب: (سجلات أجنبي محافظة الحسكة). ولم يتم الاعتراف بهم كمواطنين سوريين وتم تهيمشهم، إذ بقيت سياسة النظام على مسار واحد وهي

عدم منح مكتومي القيد الجنسية السورية وعدم منح المجردين من الجنسية من الكرد الذين سحبت منهم الجنسية لاحقاً الجنسية السورية ولأسباب أمنية كونهم كُرد. ولم يعد يمكن للمجردين من الجنسية العمل في الدوائر الحكومية كموظفين مدنيين أو ضباط في الجيش والشرطة أو العمل في القطاعات الاقتصادية الخاصة كونه لا يملك الهوية الشخصية. كما لم يعد يستطيع أن يشتري أو يبيع الأراضي... الخ. وتم إسكان العرب في مناطق تواجد الكرد، وتم اعتبار المنطقة الحدودية منطقة عسكرية، وتم إنشاء مزارع جماعية للعرب باسم مزارع الدولة، كما لم يسمح لكل من لا يتكلم العربية بممارسة حق الترشح والانتخاب في تلك المناطق.⁽¹⁾

أبعاد الأزمة: وجدت الحكومة السورية أنّ الكرد أصبحوا يشكلون خطراً مزعوماً ولإنقاذ عروبية المنطقة اخترعوا قصة التسلل الكردي من كردستان تركيا وكردستان العراق إلى منطقة الجزيرة لسوريا.

دور كُرد سوريا في إدارتها: الجدير بالذكر أنّ الكرد في سوريا قاموا بإدارة هذه الأزمة منذ انفجارها وإلى حد الآن-التي لم تُحل بشكل كامل- من خلال استنكار هذا الإجراء القمعي بحق الشعب الكردي ومطالباتهم للحكومات السورية المتعاقبة بعلاج هذه المشكلة وإعادة الجنسية السورية للكرد المجردين منها، ومن خلال اطلاع الرأي العام

⁽¹⁾ هلال. محمد طلب، دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية والاجتماعية والسياسية، منشورات مركز عامودا للثقافة الكردية (31)، 2003، ص (23-24).

العالمي بهذه الأزمة للضغط على سوريا لإلغاء هذا الإحصاء المجحف بحق الشعب الكردي في سوريا. وأثمر نضال الكردي في سوريا جزئياً في إدارة هذه الأزمة حيث أُجبر النظام السوري في عام 2011 بإعادة الجنسية تحت مسمى (منح الجنسية) بموجب المرسوم التشريعي رقم 49.

4- أزمة انقلاب حزب البعث في سوريا في 8 آذار عام 1963:

نوع الأزمة: أزمة محلية من حيث الحجم، وجزئية من حيث البنية والتركييب، وقومية من حيث التعايش المجتمعي قائمة على أساس فكر البعث المتجسد بالرابطة القومية التي هي الرابطة الوحيدة القائمة في الدولة العربية.

تعريف الأزمة: عُرِفَت الأزمة في هذه الفترة بأنها ظرف انتقالي اتسم بعدم التوازن ونقطة تحول تحدد في ضوءها العلاقة الشوفينية لحزب البعث تجاه كُرد سوريا.

تميز بالسياسة القومية الضيقة لحزب البعث، والتميز العنصري والاضطهاد القومي، وإطلاق مشاريع عنصرية بحق الشعب الكردي في سوريا.

بدء الأزمة: بدأت الأزمة بوصل حزب البعث إلى السلطة في انقلاب 8 آذار عام 1963.

عوامل نشوب الأزمة: سوء الفهم والإدراك لطبيعة الحكم العقلاني لسوريا، والرغبة في ابتزاز الأحزاب السياسية بفرض حزب البعث نفسه وإلغاء الآخر، واستعراض القوة، والصراع على الهيبة والنفوذ.

سمات الأزمة: أنّ من ابرز سمات هذه الأزمة كان تحويل حزب البعث اسم سوريا من الجمهورية السورية إلى الجمهورية العربية السورية في تحد واضح لأبسط قواعد حقوق الآخر المختلف، ضارين بعرض الحائط أبرز قواعد العيش المشترك، والمواطنة المتساوية وفرض قانون الطوارئ باستلام حزب البعث الحكم في سوريا. وتجميد الحياة البرلمانية، وتم احتكار السلطات في يد واحدة، واستمر المجتمع العربي السوري عموماً والكُردي خصوصاً في الترهل والتعب والألم وانعدام الحياة السياسية والحقوقية والحريات، واستمرت الاعتقالات والملاحقات وقمع الحريات، وكانت المادة الثامنة من الدستور السوري ينص على أنّ الحزب هو قائد الدولة والمجتمع، وهذا ما انعكس على كافة مرافق الحياة الخدمية والسياسية وغيرها، فأصبحت جميع الإدارات والمراكز، والدوائر والمؤسسات بترؤس واستلام من البعثيين حصراً، حتى مجلس الشعب الذي من المفترض أنّه ممثل عن الشعب السوري بكل أطيافه، فإنّ الغالبية الساحقة هي من البعثيين، أو المواليين لهم من أتباع الجبهة.⁽¹⁾ ومن سمات هذه الأزمة أنّه في عام 1965 تبنت الحكومة السورية والقيادة القطرية لحزب البعث خطة الملازم محمد طالب هلال

(1) داود. بلال، العنصرية في الأنظمة الشمولية، أخبار الشرق، 29 / 4 / 2007.

رئيس الشعبة السياسية في الحسكة سابقاً (مهندس فكرة العنصرية في بداية الستينات)،⁽¹⁾ وركزت بشكل رئيسي على تأسيس "الحزام العربي" في الجزيرة على طول الحدود التركية، هذا الحزام هو عبارة عن شريط من الأرض طوله 300 كم يمتد من الحدود العراقية في الشرق إلى النقطة وراء رأس العين في الغرب ويبلغ عرضه 10-15 كم، تضمنت الخطة ترحيلاً كبيراً لسكان الريف الكردي وهم حوالي 140.000 من الرجال والنساء والأطفال يعيشون في 332 قرية داخل الشريط المذكور.⁽²⁾ وسميت هذه الخطة من باب حسن التعبير ب: (خطة إقامة المزارع الحكومية في إقليم الجزيرة) وبرنامج (الحزام العربي) لعدد من السنوات، وتبعاً لهذا البرنامج المخطط له تحت غطاء الإصلاحات الزراعية، كان من المقرر أن يتم طرد (140) ألف قروي كردي وإسكان القرويين العرب عوضاً عنهم، وكانت الدولة في عام 1966 تأمل في أن تستمر في تنفيذ برنامجها الذي كان يشمل كرد داغ (عفرين) أيضاً. ولكن القرويين الكرد لم ينفذوا الأمر وأبوا مغادرة قراهم. وفي عام 1967 أبلغت الدولة سكان قرى منطقة (الحزام) بتأميمها لأراضيهم، وقامت

⁽¹⁾ كان كتاب الملازم محمد طلب هلال وراء ترفيته إلى مقام محافظ، حماه، ومن ثم وزير لشؤون الدفاع في الحكومة السورية برئاسة زعين، ثم صار وزير التموين وسفير سوريا في بولونيا.

⁽²⁾ زانا. كرد، واقع الزراعة في محافظة الحسكة بسوريا، سلسلة أبحاث، رقم 9، ط 1 مركز آشتي للدراسات والبحوث، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، كردستان العراق، 2011، ص 29-30.

فعلاً بإرسال جماعات لإنشاء ما يسمى بالمزارع النموذجية، إلى أن أجبرتها حربها مع إسرائيل على وقف تنفيذ هذه الخطة مؤقتاً. وأثناء البدء بمشروع بناء سد (طبقة) على نهر الفرات تم تقديم اقتراح ينص على إسكان الأسر العربية التي أغرق الطوفان قراهم، في إقليم الجزيرة، وفي عام 1975 أنجزت الدولة بناء (41) (قرية نموذجية) في منطقة (الحزام) بين سري كانيه (رأس العين) في الغرب وديريك في الشرق، وبضمنها منطقة قامشلو. وتم فيها إسكان (7) آلاف عائلة عربية. ولعدم لفت أنظار الدول الخارجية فقد جرى تنفيذ البرنامج بصورة تدريجية. وأصبح الكرد معرضين للضغط الإداري ومداهمات الشرطة وهجمات رجال الدولة ومصادرة ممتلكاتهم. ومن سمات هذه الأزمة أنه تم فرض الحظر على المطبوعات الأدبية الكردية والاستماع إلى الأغاني الكردية في الأماكن العامة.⁽¹⁾

أبعاد الأزمة: وجدت الحكومة السورية أنه لا يمكن النيل من الوجود الكردي وأنه في سبيل ذلك لا بد من الاستمرار قُدماً في تنفيذ بنود خطة الملازم محمد طلب هلال.

دور كرد سوريا في إدارتها: بالنسبة إلى أزمة مشروع الحزام العربي تمسك الفلاحون الكرد بأراضيهم حيث رفضوا مغادرة قراهم، ووقعت حوادث دامية بينهم وبين السلطات المحلية بالمحافظة

⁽¹⁾ كندال. عصمت شريف وانلي ونازدار مصطفى، (كردها) الأكراد، تقديم: ماكسيم رودنسون، ترجمة إبراهيم يونس، طهران، 1993.

(محافظة الحسكة) واستمرت المقاومة السلمية لأبناء الكُرد في عدة قرى، أهمها: (علي فرو، وتوبز، ونيف) من أجل الإبقاء على أراضيهم. فثارت ثائرة الأوساط الشوفينية في المنطقة وأعلنت أن الكُرد الكُرد في الجزيرة بدعوا بالانفصال، فطلبت المساعدة من المركز بإرسال الأسلحة من مدرعات وغيرها لإخماد المقاومة الفلاحية التي استهدفت الاحتفاظ بأراضيهم والتمسك بما ورثوا من الآباء والأجداد من قيم وعادات تجعل الكُرد يضحى في سبيل الأرض والشرف. وكذلك حدثت المقاومة الفلاحية في قرية كفري دنا، وكري بري وغيرها من عشرات القرى الكُردية. كما عارضت الحركة السياسية الكُردية في سوريا مشروع الحزام العربي في منطقة الجزيرة منذ بداياته عام 1973، وتم اعتقال دهام ميرو سكرتير البارتي وستة من رفاقه على خلفية إعدادهم لبيان لمناهضة مشروع الحزام العربي، كما تم اعتقال أربعة كوادر من الحزب اليسار الكُرد في سوريا وذلك على خلفية نشرهم لبيان لمناهضة مشروع الحزام العربي وتم الحكم عليهم بالسجن لفترات تتراوح بين سبعة إلى ثمانية أعوام.

واستطاع الكُرد انتزاع الاعتراف بعيد النوروز عام 1986 بعد مطالباتهم السلمية من خلال احتجاجهم أمام القصر الجمهوري الذي استشهد أمامه سليمان آدي بالإضافة إلى بعض الجرحى. حيث اعتبر يوم عيد النوروز عطلة رسمية في 21 من كل آذار، لكن عطلة رسمية باسم عيد الأم وليست باسم عيد نوروز.

ونتيجة لظروف واعتبارات دولية خاصة وإتاحة هامش من الديمقراطية في عام 1990 دخل البرلمان عشرة برلمانيين كُرد كانوا يمثلون أطراف الحركة السياسية الكردية في سوريا خلال تلك الفترة (ثلاث برلمانيين كرد من قامشلو، واثنان من كوباني، وخمسة من جبل الأكراد وريف حلب)، وكان ذلك يعتبر تحولاً برلمانياً باتجاه التمثيل الديمقراطي للشعب الكردي في البرلمان السوري، ولكن لا قبل تلك الفترة ولا بعدها لم تسمح السلطات السورية للكرد من الوصول إلى البرلمان نتيجة عمليات التزوير والتهديد وقوائم الظل التي تجهز من قبل الجبهة الوطنية التقدمية المتمثلة بحزب البعث الحاكم القائد للدولة والمجتمع. وتحركت النخبة من قيادات ثلاث أحزاب كُردية واستطاعت أن تلبى مطالب الجماهير الكُردية وذلك بتشكيل القيادة المشتركة لهذه الأحزاب في أيار عام 1992 لفتح باب الحوار والنقاش بين قيادات وكوادر الأحزاب الثلاثة لعقد مؤتمر الوحدة، وتم توحيد الأحزاب الثلاثة في 15 نيسان 1993 وذلك خلال عقد مؤتمر توحيدى وانتخب إسماعيل عمر سكرتيراً للحزب، وبدء العمل المشترك بينهم، وتم كسر حاجز الخوف بتبني النضال السلمي الديمقراطي كسبيل لرفع الاضطهاد عن كاهل الشعب الكردي في سوريا. وتمثلت مطالبهم بإلغاء السياسات العنصرية المتبعة بحق الشعب الكردي في سوريا، وبإيجاد حل ديمقراطي للقضية القومية الكُردية في إطار وحدة التراب السوري على أساس الاعتراف بوجوده، وتثبيت ذلك في دستور البلاد، ومنحه الحقوق

القومية الديمقراطية من سياسية وثقافية واجتماعية، وأنَّ الشعب الكردي جزء من الشعب السوري، وقضيته جزء من قضية الديمقراطية في البلاد، وإنَّ توجيه التهم غير الواقعية إلى الحركة الكردية لا هدف لها سوى التهرب من مواجهة الحقيقة من ناحية، وتشويه سمعة وجوهر الحركة الديمقراطية الإنسانية من جهة أخرى.⁽¹⁾

باختصار تمثل إدارة الكرْد لازمة البعث بتوجههم إلى النضال السياسي والتنظيمي كقوة مستقلة تهدف إلى الضغط على السلطة، وردة الفعل ضد النزعات العنصرية والرجعية.

5- أزمة انتفاضة "قامشلو" 12 آذار عام 2004:

نوع الأزمة: أزمة محلية من حيث الحجم، وجزئية من حيث البنية والتركيب.

تعريف الأزمة: نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة، نشأت بسبب احتقان التاريخ بترسبات الماضي، وقادت إلى نتائج غير مرغوب فيها بالنسبة إلى النظام السوري لأنَّه كان غير قادر على احتوائه أو درء مخاطره.

⁽¹⁾ بختيار. إيفان، النضال السلمي الديمقراطي للشعب الكردي في كردستان سوريا، سلسلة أبحاث، رقم 8، ط 1 مركز أشتي للدراسات والبحوث، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، كردستان العراق، 2011، ص (40 - 50).

بدء الأزمة: بدأت الأزمة في 12 آذار عام 2004 بشكل مدير ومفتعل عندما أطلقت الأجهزة الأمنية الرصاص الحي على مشجعي نادي الجهاد في قامشلو لكرة القدم.

عوامل نشوب الأزمة: الرغبة في ابتزاز كُرد سوريا على خلفية حصول كُرد العراق على الفيدرالية.

سمات الأزمة: من ابرز سمات هذه الأزمة أنه أطلق الرصاص الحي على المتظاهرين الكُرد، واعتقل الكُرد على هوياتهم في كل من اللاذقية ودمشق وحلب. وسقط عشرات الشهداء، ومئات الجرحى، وآلاف المعتقلين، وعشرات المعاقين، وآلاف المهجرين.

أبعاد الأزمة: خلق فتنة بين الكُرد والعرب في قامشلو على خلفية مباراة بين نادي الجهاد (قامشلو) ونادي الفتوة (دير الزور)، بُغية تقليص الدور الكُرد في المناطق الكُردية في سوريا بعد تنامي دور إقليم كُردستان العراق في العراق.⁽¹⁾

دور كُرد سوريا في إدارتها: تميز إدارة الكُرد لهذه الأزمة نتيجة للمظالم وسياسة الاضطهاد المنهجية التي تُعتمَل منذ فترة طويلة في صدور الكُرد بشأن التمييز ضدهم وقمع حقوقهم السياسية والثقافية بتنظيمهم للمظاهرات والاحتجاجات، فقد امتدت المظاهرات

⁽¹⁾ بختيار. إيفان وزانا. كُرد، الثورة السورية من الشمال (الكُرد) إلى الجنوب (العربي)، سلسلة أبحاث، رقم 14، مركز أشتي للدراسات والبحوث، مؤسسة ياد للطباعة والنشر، السليمانية، كُردستان العراق، 2013، ص 37.

والاحتجاجات من قامشلو إلى عامودا، والدرباسية، وسركانيه، والحسكة، وترته سبيه، وجل آغا، وديريك، وإلى عفرين، وكوباني، والجامعات السورية، ومناطق التواجد الكردي في دمشق، وحلب، وحماه، والرقة، وغيرها من مناطق التواجد الكردي في سوريا. وقامت احتجاجات ومظاهرات تضامنية في بقية أجزاء كردستان، فانطلقت مظاهرات في هولير، والسليمانية، ومهاباد، وديار بكر، واسطنبول، وغيرها من المناطق الكردية. وانتقلت المظاهرات إلى أغلبية العواصم الأوروبية، وإلى أمريكا، وكندا، وأستراليا، ودول الخليج... الخ. وهي المرة الأولى التي يتم فيها تنظيم مثل هذه المظاهرات الواسعة في سوريا والكثير من أنحاء العالم، فهزت أركان النظام وجبروته ووضعت في مأزق حرج، مما دفعته للرد بالقوة المميتة لقمع الاحتجاجات، فاستشهد ما لا يقل عن 33 متظاهر، وجرح أكثر من 700 متظاهر، وخلف العشرات من المعاقين نتيجة إطلاق الرصاص الحي والمحرم دولياً وبدم بارد من قبل الأجهزة الأمنية القمعية، واعتقلت الأجهزة الأمنية ما لا يقل عن 7000 متظاهر وخضع جميعهم إلى المعاملة السيئة والتعذيب، وبذلك استطاع الشعب الكردي والنخبة النشطة من تغير الواقع، فقد طلبت السلطة السورية آنذاك توقيف التظاهرات والاحتجاجات مقابل الدخول في حوار جدي حول كل الملفات المتعلقة بالقضية الكردية والشعب الكردي.

وقد شكلت هذه الأزمة نقطة تحول كبرى في تاريخ الشعب الكردي في سوريا وقضيته القومية، وجعلتها من القضايا الساخنة التي لا

تحتمل التأجيل، ورغم إنَّ النظام حاول بوسائله القمعية إعادة الملف الكردي إلى مستودع الملفات المنسية إلا أنَّ الصدى العالمي الذي حازت عليه القضية الكردية في سوريا، بسبب الانتفاضة، وتجذَّر الوعي القومي أكثر لدى الشعب الكردي، وإصرار الجماهير الكردية وقواها المناضلة على المضي قدماً في رفع وتيرة النضال الديمقراطي السلمي حالت دون إمكانية وضع الملف الكردي جانباً في سوريا. وأثبت نظام الحكم خلال حكمه المديد عجزه عن حل أي قضية وطنية لانشغاله عن قضايا الشعب بالبحث عن مقومات تثبيت أركانه وإطالة بقائه، فضلاً عن تمكن الشوفينية من أذهان أركانه ومرتكزاته البشرية، فليس متوقفاً من نظام كهذا حل قضية بحجم القضية الكردية، والتي يحتاج وعياً ديمقراطياً وإيماناً بالشعب وحرية⁽¹⁾.

6- أزمة المرسوم التشريعي رقم 49 في 10 أيلول عام 2008:

نوع الأزمة: أزمة محلية من حيث الحجم (أزمة تكبير ممتلكات الكردي).

تعريف الأزمة: مشروع سياسي وأمني وإجراء شوفيني قام بها النظام السوري مستهدفاً المناطق الكردية والتي باتت مكبله بقيود ثقيلة تنهك كاهل الشعب الكردي من خلال لجم تطوره وأحاطته بسلسلة من الخطوط الحمراء وجعله حقلاً للمزيد من التجارب الشوفينية العنصرية

⁽¹⁾ بختبار. إيفان، النضال السلمي الديمقراطي للشعب الكردي في كردستان سوريا، مرجع سابق ذكره، ص (47-50).

بُغية تعقيد حياة الناس في هذه المناطق بالمزيد من القيود والقوانين العنصرية والإمعان في زيادة فقرهم.

بدء الأزمة: بدأت الأزمة عند صدور المرسوم التشريعي رقم 49 في 10 أيلول عام 2008. وتم تعميمه على مكاتب التوثيق في مديريات المصالح العقارية بالمحافظات السورية.

عوامل نشوب الأزمة: الرغبة في تقييد الكُرد بمراسيم وتشريعات عنصرية. حيث حددت عمق المناطق الحدودية في محافظات: الرقة، وحلب، وإدلب بخمسة وعشرين كيلو متراً اعتباراً من الحدود السورية-التركية باتجاه الجنوب. أما عمق المنطقة الحدودية في محافظة الحسكة هي حوالي (200) كم اعتباراً من حدود السورية - التركية باتجاه الجنوب والشرق والغرب أي حتى حدود محافظتي دير الزور والرقة والحدود الدولية مع العراق بمساحة إجمالية قدرها (23300) كم².⁽¹⁾

سمات الأزمة: إنّ تطبيق المرسوم أدى إلى نتائج وأثار خطيرة على حقوق المواطنين الكُرد، وبالتالي خلق حالة من التوتر والفوضى وعدم استقرار العلاقات الاجتماعية، لأنّ الحصول على الترخيص القانوني أصبح أمر في غاية الصعوبة، كونه يخضع أولاً وأخيراً لموافقة الأجهزة الأمنية وهي لا تعطي الموافقات وخاصة بالنسبة للمواطنين الذين يعملون في الشأن العام وأصحاب الرأي، وكذلك بالنسبة

(1) جريدة يكيّتي، عدد خاص بالمرسوم 49، تشرين الأول، 2008، ص 4.

للمواطنين الكُرد في سوريا، حيث لم يسبق لمواطن من أصل كُردي أن حصل على الترخيص القانوني منذ زمن بعيد بسبب سياسة الاضطهاد التي تمارسها السلطات السورية بحق الشعب الكُردي.⁽¹⁾ كما أنّ المديرية العامة للمصالح العقارية بالحسكة احتفظت بألاف معاملات الترخيص المرفوضة من قبل وزارة الداخلية، وهذه المديرية وبناء على أوامر صادرة من الأجهزة الأمنية تمتع عن إعطاء صورة من قرار الرفض لصاحب العلاقة وأكثر من ذلك تمتع عن إعطائه أية وثيقة تفيد أو تثبت أن معاملة الترخيص مرفوضة، وتكتفي المديرية بتبليغ صاحب العلاقة شفهيّاً بقرار الرفض والقول له بحقه في تقديم طلب جديد بعد سنة من تاريخ قرار الرفض الأول، علماً أنّ قرار الرفض قطعي لا يقبل أية طريقة من طرق التظلم أو الاستئناف كما أنّ وزير الداخلية لا يذكر أسباب رفضه منح الترخيص.

أبعاد الأزمة: وجدت الحكومة السورية أنّ مشروع الحزام العربي أصبح بحاجة إلى عملية تطوير وتحديث فقاموا بتطوير برنامجهم العنصري بأن صدروا المرسوم المزعوم (المرسوم رقم 49) حيث نصّ المرسوم التشريعي رقم 49 على ما يلي: "يمنع وضع أي من إشارات الدعاوى والرهن والحجوزات والقسمة والتخصص على صحيفة العقار

⁽¹⁾ المنظمة الكُردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا DAD، بيان المرسوم (49) لعام 2008 انتهاك صارخ للحقوق الأساسية للمواطن السوري 21 أيلول 2008.

في المناطق الحدودية سواء أكان العقار ضمن المخطط التنظيمي للمدينة أو خارجه، إلا بعد الحصول على الترخيص القانوني من وزارة الداخلية"

دور كُرد سوريا في إدارتها: في كانون الثاني 2009 قدم وفد مشترك من مكونات محافظة الحسكة عريضة موقعة من أكثر من 46 ألف شخص تطالب بإلغاء المرسوم 49، وقدم العريضة إلى القصر الجمهوري بدمشق، وبتاريخ 28 شباط 2009 نفذت معظم الأحزاب الكُردية احتجاجاً آخر بالوقوف على أرصفة شوارع المدن في المناطق الكُردية وفي حلب ودمشق لمدة عشر دقائق، ومع ذلك فإنَّ النظام استمر في الالتزام بالمرسوم متجاهلاً نداءات واحتجاجات الكُرد بالإضافة إلى عموم سكان المحافظة.⁽¹⁾

- سابعاً: الدور الحديث لكُرد سوريا في إدارة الأزمات:

نوع الأزمة: أزمة عميقة جوهرية هيكلية التأثير، وأزمة دولية من حيث الحجم، وكلية من حيث البنية والتركيب، قائمة على تمسك النظام السوري بالسلطة في سوريا بشتى الوسائل. بالإضافة إلى الصفات المختلفة التالية لهذه الأزمة:

(1) جريدة يكيّتي، بمناسبة قرب حلول ذكرى مرور عام على صدور المرسوم، 49 لا بد من استئناف النشاطات الاحتجاجية، العدد (172)، آب 2009، ص 5.

من حيث طبيعة الحدث: أزمة بفعل النظام السوري.
من حيث المستهدف بالاعتداء: الشعب السوري عامةً والأقليات خاصةً.
من حيث الهدف: إرهاب الشعب السوري.
من حيث مسرح الجريمة: الأرض السورية كاملةً.
من حيث الآثار: أزمة ذات آثار وخسائر بشرية ومادية ومعنوية.
من حيث المدة: أزمة طويلة الأجل معالجتها تحتاج لمدة طويلة.
- من حيث المصدر: أزمة لها جذور سياسية واقتصادية واجتماعية في سوريا.
من حيث المظهر: أزمة زاحفة نمت ببطء وكانت محسوسة، ولم يستطع النظام السوري وقف زحفها نحو قمة الأزمة وانفجارها. وأزمة صريحة علنية أو مفتوحة لها مظاهرها الصريحة العلنية الملموسة، بحيث شعر بها كل أطرافها منذ نشأتها.
من حيث الحدة: أزمة حادة اتسمت بالشدة والعنف.

تعريف الأزمة: مرحلة مصيرية ومنعطف سياسي كبير وحساس، جاء نتيجة أحداث سريعة على الساحة السورية أدت إلى زيادة عدم الاستقرار إلى درجة غير عادية، وارتقت بسرعة إلى مستوى العنف الممنهج من قبل النظام السوري، ونقطة تحول سيتحدد في ضوءها التغيير الكبير والجوهرى في الشكل المستقبلي لسوريا.

بدء الأزمة: بدأت الأزمة في 17 شباط عام 2011 عندما اعتدت شرطة النظام السوري على شابين في سوق الحريقة في دمشق ضرباً وشتماً.

عوامل نشوب الأزمة: يمكن أن نوجز عوامل نشوب الأزمة السورية

في ثلاثة أسباب رئيسة:⁽¹⁾

1- الأسباب السياسية للثورة: التي تمثلت ب: (العنف السياسي والأمني ضد الشعب السوري، وقانون الطوارئ وسوء المعاملة، وملف المعتقلون السياسيون، وعدم سيادة القانون، وانتهاكات حقوق الإنسان، وكبت الحريات العامة، والتعذيب والقتل، وتوريث السلطة، والتعامل بقسوة مع المعارضة، وتركز السلطات في أيدي أقلية، والمجازر المتكررة... الخ).

⁽¹⁾ بختیار. ایفان وزانا. كُرد، الثورة السورية من الشمال (الكردي) إلى الجنوب (العربي)، مرجع سابق ذكره، ص (19 - 48).

2- الأسباب الاقتصادية والاجتماعية: التي تمثلت بـ: (الفساد في سوريا ونهب المال العام، وعدم قيام بشار الأسد بالإصلاح الموعود، وسياسة التجويع، والأوضاع المعيشية البائسة للشعب السوري... الخ).

3- الأسباب المباشرة للأزمة السورية: تمثلت السبب الرئيسي لاندلاع الثورة السورية باندلاع موجة الثورات العربية أواخر عام 2010 وبداية عام 2011، حيث اندلعت موجة احتجاجات عارمة شملت كثير من الدول العربية، أشعل شرارتها المواطن التونسي محمد البوعزيزي الذي أحرق نفسه احتجاجاً على الأوضاع السيئة في تونس. وجاء من بعدها الثورة المصرية، والليبية واليمنية.

كما كان من الأسباب المباشرة للأزمة السورية اعتداء الشرطة بقسوة على مواطنين بدمشق: في يوم الخميس 17 شباط 2011 انهال رجال من الشرطة بالضرب على الأخوين عماد وعلاء نسب وهما أبنا مالك أحد المحلات في منطقة الحريقة في دمشق. فأنارت هذه الحادثة سخط الناس في المكان الذين تجمعوا على الفور وخرجوا بمظاهرة لم يكن مخططاً لها من قبل، حيث قُدّر عدد المتظاهرين بـ 4000 متظاهر ردّوا خلالها: "الشعب السوري ما بينذل". أدت هذه المظاهرة إلى مجيء وزير الداخلية السوري سعيد سمور الذي تحاور مع المحتجين وسألهم عن مطالبهم، ثم وعد بإجراء تحقيق بشأن ما حدث للشابين، وانفضت المظاهرة بعد 4 ساعات من ذلك. لكن المفاجأة كانت بتحميل فيلم على موقع يوتيوب يبين المظاهرة، مما أربك القيادة السورية وأضاء

الأمل للشعب السوري حيث حقق المقطع نسبة مشاهدة عالية. وتكمن أهمية هذه الحادثة غير المدبرة- على ضيق مجالها ومساحة تأثيرها- في كشفها عن طبيعة التغيير الجذري في تصور السوري عن نفسه واعتزازه بكرامته، وعدم سلبيته؛ أفراداً وجماعة، تجاه ممارسات أُولام النظام واعتداءاتهم.

دور كُرد سوريا في إدارة الأزمة: يمكن أن نميز بخصوص دور كُرد سوريا في إدارة الأزمة السورية الراهنة بين ثلاثة أشكال من الإدارة (الإدارة السياسية، والإدارة الاقتصادية، والإدارة الاجتماعية).

1- إدارة الأزمة السياسية:

في المراحل السابقة للثورة السورية كان العمل السياسي، والنضالي للحركة الكُردية عموماً ينحصر في إقامة بعض الفعاليات السياسية، دون إمكانية القدرة في الاقتراب من ما يدخل في صميم العمل الإداري في المنطقة الكُردية والتي كانت تعتبر من ضمن مهام السلطة القائمة (النظام) وحينها كانت الحجج كافية ومقنعة للجماهير الشعبية، أنه ليس بالإمكان القيام بأكثر مما هو ممكن (العمل السياسي فقط)، ولكن بعد أن أفرزت الثورة السورية حالة جديدة في المناطق الكُردية بسوريا من فراغ إداري وأمني، وبعد أن حسمت الحركة الكُردية بأحزابها المتنوعة والمتعددة خياراتها في العمل، والتعامل مع الوضع الجديد، والتي

ظهرت معالمها بعد عدة أشهرٍ من بداية الثورة السورية تطور المفهوم السياسي لإدارة الأزمة لدى كُرد سوريا. وتجدر الإشارة إلى أنّ الخارطة السياسية للأحزاب الكُردية هي كما يلي:

الحزب الديمقراطي التقدمي الكُرد في سوريا: الذي يقوده حالياً السَّيد عبد الحميد درويش.
حزب يَكيتي الكُرد في سوريا: الذي يقوده حالياً السَّيد إبراهيم برو.
الحزب الديمقراطي الكُرد في سوريا (البارتي)، جناح الدكتور عبد الحكيم بشار.
حزب الوحدة الديمقراطي الكُرد في سوريا (يَكيتي): الذي يقوده حالياً السَّيد محي الدين شيخ آلي.
حزب آزادي الكُرد في سوريا: جناح السَّيد مصطفى جمعة.
حزب آزادي الكُرد في سوريا: جناح السَّيد مصطفى أوسو.
حزب الوفاق الكُرد في سوريا: الذي يقوده حالياً السَّيد نشأت محمد.
الحزب الوطني الديمقراطي الكُرد في سوريا: الذي يقوده حالياً السَّيد طاهر صفوك.
حزب المساواة الديمقراطي الكُرد في سوريا: الذي يقوده حالياً السَّيد نعمت داود.
الحزب الديمقراطي الكُرد في سوريا (البارتي): جناح السَّيد نصر الدين إبراهيم.
تيار المستقبل الكُرد في سوريا: الذي يقوده حالياً السيد ريزان شيخموس.
الحزب اليسار الديمقراطي الكُرد في سوريا. الذي يقوده السيد صالح كدو.
الحزب اليساري الكُرد في سوريا: الذي يقوده حالياً السَّيد محمد موسى محمد.
الحزب الديمقراطي الكُرد السوري: الذي يقوده حالياً السَّيد جمال شيخ باقي.
حركة الإصلاح الكُرد في سوريا: الذي يقوده السَّيد فيصل يوسف.
حزب الاتحاد الديمقراطي: الذي يقوده حالياً السَّيد صالح مسلم.

لقد انعقد المؤتمر الوطني الكُرد في مدينة قامشلو في 26 تشرين الأول 2011 وضم المؤتمر 257 عضواً، كان ستون في المائة منهم من الشخصيات المستقلة، وأربعين في المائة يمثلون أحد عشر حزباً من أحزاب الحركة السياسية الكُردية التقليدية. وجرت مفاوضات مع حزب

الاتحاد الديمقراطي (PYD) بهدف إشراكه في المؤتمر، لكن المفاوضات لم تثمر عن نتيجة وفضل الحزب أن يعمل بمفرده. وفيما بعد انبثق عن المؤتمر "مجلس وطني كُردي" وانتخب له هيئة تنفيذية وأمانة عامة، وطالب في بيانه الختامي بـ"حق تقرير المصير للشعب الكُردي في إطار وحدة البلاد" كما طالب بـ: "تغيير النظام الاستبدادي الأمني وإقامة نظام ديمقراطي تعددي". وقرر المؤتمر تبني الحراك الثوري الشبابي الكُردي ودعمه، وأقام مجالس محلية منبثقة من المجلس الوطني السوري، ودعا إلى تبني نظام "اللامركزية السياسية" في إدارة البلاد. وكان من مقررات المؤتمر انسحاب الأحزاب المنضوية فيه من الأطر التحالفية الوطنية المعارضة، على أن يتم التنسيق معها وفقاً لمدى اقترابها من المطالب القومية للشعب الكُردي، في إشارة إلى توزيع الأحزاب الكُرديّة على ائتلاف إعلان دمشق وهيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي والمجلس الوطني السوري الذي ينشط في اسطنبول.

وكان عقد المؤتمر تحت الشعارات التالية:

- 1- من أجل تحقيق أهداف الانتفاضة السلمية للشعب السوري في الحرية والكرامة.
- 2- نحو دولة ديمقراطية برلمانية تعددية تضمن الحقوق القومية للشعب الكُردي.
- 3- الاعتراف الدستوري بالشعب الكُردي ك مكون رئيسي في البلاد.

4- لا للتمييز القومي والديني والطائفي، نعم لدولة وطنية علمانية وديمقراطية لكل السوريين.

5- لا للقمع والاستبداد والحرية لجميع معتقلي الرأي في سوريا. حيث جاء في قرارات المؤتمر: "إنَّ الشعب الكردي في سوريا هو شعب أصيل يعيش على أرضه التاريخية ويشكل جزءاً أساسياً من النسيج المجتمعي والوطني والتاريخي لسوريا، وهذا يتطلب الإقرار الدستوري بوجوده كمكون رئيسي من مكونات الشعب السوري وثاني أكبر قومية فيه، وإيجاد حل ديمقراطي عادل لقضيته القومية بما يضمن حقه في تقرير مصيره بنفسه ضمن وحدة البلاد، كما رأى المؤتمر أنَّ حل القضية الكردية يعتبر مدخلاً حقيقياً للديمقراطية وامتحاناً لقوى المعارضة السورية التي تسعى لتحقيق غد أفضل لسوريا على قاعدة أنَّ سوريا لكل السوريين". وتمخض عن المؤتمر تشكيل المجلس الوطني الكردي في سوريا، الذي تبنى قرارات المؤتمر من حيث الإقرار بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره حيث حدد المجلس هذا الحق في اللامركزية السياسية والدولة الاتحادية (الفيدرالية) لكردستان سوريا.

وفي الفترة اللاحقة على قيام المجلس قامت هيئته التنفيذية بزيارة إلى إقليم كردستان العراق والتقت برئيس الإقليم السيد مسعود البارزاني الذي بارك الإطار الكردي الجديد في سوريا. ودخل المجلس الكردي في مفاوضات مع المجلس الوطني السوري لتقريب الرؤى حول حقوق الشعب الكردي في سوريا. وأخيراً انسحب الوفد الكردي من مؤتمر

اسطنبول الذي دعا إليه المجلس الوطني السوري بهدف توحيد قوى المعارضة السورية (في 27 آذار 2012) بسبب رفض المجلس السوري إدراج المطالب الكرديّة في البيان الذي أصدره باسم العهد الوطني. وتوضحت الأمور بشكلٍ أكثر في الآونة الأخيرة حيث تم تشكيل هيئة كُرديّة عليا مشتركة (الهيئة الكُرديّة العليا DESTEYA KURDÎ YA BILIND) في 11 تموز عام 2012 بين المجلس الوطني الكُردي ومجلس شعب غربي كُرديستان في هولير تحت رعاية رئيس إقليم كُرديستان العراق (السيد مسعود البارزاني)، ووقعوا على اتفاقية هولير، حيث كان مهمتها رسم السياسة العامة وقيادة الحراك الكُردي في هذه المرحلة المصيرية، واعتماد مبدأ المناصفة في هيكلية كافة اللجان والتوافق في اتخاذ القرارات بين المجلس الوطني الكُردي في سوريا ومجلس الشعب لغربي كُرديستان في اتفاق إعلان هولير في 2013/7/11 وفيما يلي البيان الصحفي الصادر من المجلسين بعد التوقيع على إعلان هولير في هولير بكُرديستان العراق:

إلى جماهير شعبنا الكُردي في سوريا..

إلى الرأي العام الكُرديستاني والسوري..

بمناسبة توقيعنا على إعلان هولير التاريخي والتوصل إلى اتفاق بين مجلسينا (مجلس الشعب لغربي كُرديستان والمجلس الوطني الكُردي في سوريا)، نرف هذه البشري السارة إلى جماهير شعبنا الكُردي في سوريا والكُرديستانيين في كل مكان ونعلن لهم بأننا قد وضعنا الأسس الجوهرية للبدء بالتحرك لتحقيق ما يطمح إليه شعبنا الكُردي في غرب كُرديستان وسوريا، وجعلنا من ترتيب البيت الكُردي وتوحيد النضال بين كافة الفصائل السياسية لشعبنا الانطلاقة الأولى بهذا الاتجاه.

نمرّ اليوم بمرحلة مصيرية ومنعطف سياسي كبير وحساس، لذا يتحتم علينا توحيد الصف والموقف لمواجهة ما يطرأ على الساحة السياسية السورية من تغيرات في المستقبل القريب، وهنا لابد لنا من أن نشيد بمواقف إخواننا الكرد والقيادة السياسية في إقليم كردستان وبالأخص السيد مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان على ما قدموه لنا من دعم لا محدود لإنجاح مساعيها وتوصل مجلسينا إلى هذا الاتفاق التاريخي.

إنّ إعلان هولير في نظرنا تجسيد للواقع النضالي وتبويج لتضحيات شعبنا على مرّ عقود من المآسي والحرمان، لكننا وبهمة ودعم المخلصين من أبناء شعبنا، توصلنا اليوم إلى إعادة اللحمة النضالية للقوى السياسية الكردية، وهذا الحدث الكبير سيدخل الفرحة والطمأنينة في قلوب جماهيرنا المضحية التي تنتظر منا الكثير.

إنّنا اليوم وبعد توقيعنا على إعلان هولير، نعد شعبنا الكردي بأن نبذل ما بوسعنا كي نكون عند مستوى طموحاته وأهدافه، وأن نسعى جاهدين جنباً إلى جنب مع جميع مكونات الشعب السوري والقوى الديمقراطية السورية لإسقاط النظام وبناء بلد ديمقراطي يتمتع فيه الجميع بحقوقهم في إطار دستور يقر بالتعدد القومي والثقافي ويحل قضيتنا القومية في إطار اللامركزية السياسية.

إنّ ما تم إنجازه لهو مكسب كبير يفرض علينا مسؤوليات جسيمة، وضمانة أكيدة لنبدأ كل ما يبعدنا عن تحقيق أهداف شعبنا المشروعة، وبهذه المناسبة ندعو جميع المثقفين والكتاب والإعلاميين إلى التصرف بمسؤولية وحكمة، والجالية الكردية في المهجر والفئات والشرائح في مجتمعنا الكردي إلى دعم هذه الخطوة التاريخية والانضمام إلى الجهود الرامية لإنجاح ما نصبو إليه جميعاً.

وفي الختام نبارك لشعبنا الكردي هذا الإنجاز ونجدد عهدنا والتزامنا بتضحيات جماهير شعبنا ودماء شهدائنا والسير قدماً نحو تحقيق أمانينا وتطلعاتنا.

المجلس الوطني الكردي في سوريا ومجلس الشعب لغربي كردستان

هولير 2012/7/11

ومع ذلك فإنّ الأحزاب الكردية السورية تعاني ولا تزال تعاني من صعوبات عدة، بعضها يتعلق بالانقسامات الفكرية والأيدولوجية، وما

يترتب على ذلك من اختلافات حول كيفية التعاطي الفعّال مع التطورات السريعة على أرض الواقع في سوريا، والبعض الآخر يتعلق بمنهجية العمل، وغياب استراتيجيات واضحة، تتم عبر آلياتها معالجة الأزمة السورية معالجة ناجحة وواقعية.

2- إدارة الأزمة الاقتصادية:

تعتبر إدارة الأزمة الاقتصادية في كردستان سوريا من أهم أنواع إدارة الأزمات على صعيد المناطق الكردية، لأنها تصنف من المناطق النامية. وبالتالي فإنّ توفير لقمة العيش هي من أهم مرتكزات الأمن الغذائي في هذه المناطق، وبالتالي فإنّ إدارة الأزمة الاقتصادية تأتي في سلم أولويات إدارات أزمات هذه المناطق.

فبتشخيص الحالة الاقتصادية في المناطق الكردية بسوريا نرى أنّ هذه المناطق كانت تدير أمورها الاقتصادية في السابق من خلال تصدير منتجاتها الأولية إلى الداخل السوري، وكانت تستورد غيرها من السلع الأساسية إلى مناطقها، لكن تشرذم الوضع في سوريا أدى إلى شلل مزدوج في الاقتصاد فأصبح من الصعب جداً التصدير إلى الداخل السوري والاستيراد منه للحصول على السلع والبضائع، وبخاصة من دمشق وحلب وحمص وحماه بسبب خطورة الطرق التي أصبحت تتعرض للنهب والسلب من قبل حواجز نظام بشار الأسد وحواجز بعض الجماعات التي تعلن انتسابها إلى الجيش السوري الحر، وما

كان يصل من سلع وبضائع إلى المناطق الكُردية كانت بعد دفع أموال طائلة إلى تلك الجماعات، وكان هذا المبلغ يضاف إلى قيمة السلع والبضائع، وبالتالي فالمستهلك في المناطق الكُردية كان يتحمل عبء ذلك.

بالإضافة إلى ذلك فإنَّ معظم المعابر الحدودية المجاورة للمناطق الكُردية التي كانت تستورد سلعاً أساسية مثل المواد الغذائية أصبحت رهان الدول التي تتحكم بها. فقد تم إخضاع العديد من تلك المعابر لاعتبارات سياسية من جانب واحد مثل (معبر تل أبيض، ومعبر نصيبين، ومعبر جرابلس، ومعبر باب الهوى) ما عدا معبر فيشخابور الذي يمتاز بكونه معبراً كُردياً 100% فهو ثاني أهم معبر لمدينة قامشلو. ويشكل اليوم النافذة الوحيدة التي تنتفس منها المدينة. هذا المعبر الذي يربط قامشلو بإقليم كُردستان العراق. إذ تم افتتاح هذا المعبر بصورة رسمية بعد بدء الثورة السورية. ولم يكن هذا المعبر يصلح للأغراض التجارية، إلى أن قامت حكومة الإقليم ببناء جسر عائم على نهر دجلة يسمح بعبور الشاحنات والسيارات، ما فتح الباب واسعاً أمام التجارة بين قامشلو وإقليم كُردستان العراق، وعوّض سكان قامشلو، إلى حد ما، عن التجارة مع دمشق وحلب ونصيبين. الأمر الذي جعل من هذه العملية جزءاً من إدارة الأزمة الاقتصادية في كُردستان سوريا.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المعبر ساهم بتدفق المساعدات الخارجية (الإنسانية والاغاثية) من حكومة إقليم كردستان العراق إلى سوريا، ولا تزال تساهم في إدارة الأزمة الاقتصادية السورية حيث شكلت مورداً لا بأس به لتحقيق بعض أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها؛ حيث يعتبر نقص رأس المال في سوريا في ظل الأزمة من العناصر الرئيسية للفقر، وبالتالي فإنّ المساعدات الاقتصادية لحكومة إقليم كردستان العراق لسورية وبخاصة المنطقة الشرقية منها كانت إحدى الحلول لدعم القصور في القدرة التمويلية لتلك المنطقة.

وقد اشتملت المساعدات الخارجية (الإنسانية والاغاثية) من حكومة إقليم كردستان العراق لسورية على (الوقود بأنواعه كافة، المواد الغذائية كالطحين، والأرز، والسكر، والزيوت، وأغذية الأطفال، والملابس والأدوية، ومولدات الكهرباء... الخ). وهذه المساعدات مقدمة من حكومة الإقليم ومن أهاليها (السليمانية، ودهوك، وراانيا، وزاخو، واربيل، وبوزان وقصروك... الخ). ومن بعض الجمعيات والمنظمات (كاللجنة العليا لجمع التبرعات لغربي كردستان، ومؤسسة البارزاني الخيرية، وجمعية أطباء الكرد في ألمانيا، شركة الفرات- زاخو، أحزاب كردستانية ومنظمات مدنية، وجمعية صداقة كردستان- يابان، وكوادر بيشمركة كوران، ولجنة الدفاع عن السجناء السياسيين، ومساعدات قنديل... الخ).

حيث تستقبل اللجان التابعة للهيئة الكُردية العليا والمشاركة بين المجلسين المساعدات الإنسانية والاغاثية المقدمة من حكومة إقليم كُردستان وتوضع هذه المساعدات في مستودعات خاصة في منطقة ديريك (المالكية) بمحافظة الحسكة، وتوزع بإشراف لجنة إغاثية من السوريين. وبعد تفريغ الشحنة في سوريا توزع المساعدات على الكُرد والعرب على السواء دون أن يكون من وراء ذلك أي مسعى سياسي.

ومن هنا نستطيع أن نقول: إنَّ المساعدات الخارجية (الإنسانية والاغاثية) من حكومة إقليم كُردستان العراق لسورية تلعب دوراً مهماً في إدارة الأزمة الاقتصادية في المنطقة الشرقية من سوريا، ويتوقف ذلك على حجمها، وتخصيصها على المناطق، ومدى توافق ذلك مع الأولويات الإنمائية.

3- إدارة الأزمة الاجتماعية:

بدأ الكُرد في سوريا على الصعيد الاجتماعي بإدارة أزمتهم بالعمل المكثف، والدؤوب في تشكيل مؤسسات المجتمع المدني على كافة المستويات، ومتطلبات الحياة الاجتماعية وإدارة الأعمال الخدمية، والوقوف وبشكل متواصل على إيجاد الحلول لمشاكل المجتمع، من خلال هيئات مدنية أهلية، كما تم إفساح المجال أمام المرأة، وإعطائها دوراً كبيراً.

حيث يعتبر المجتمع المدني في فكر كُرد سوريا مفهوم يشير إلى مجموعة المؤسسات والتنظيمات التي تستند إلى أسس مدنية اجتماعية

وتستهدف الحد من سلطة السياسي والعسكري. وهي عبارة عن جمعيات ونقابات ومنظمات حقوق الإنسان ومؤسسات ثقافية والطفل والمرأة، ومنظمات تطوعية مستقلة ذاتية غير ربحية تسعى إلى تحقيق مصالح المجتمع.

فبداية تطور الحركة الكردية في سوريا كانت على شكل جمعيات ومؤسسات ثقافية ولغوية ثم تطورت وتشكلت الحزب الديمقراطي الكردي، ونتيجة النضال السلمي والديمقراطي أفرزت عدداً من الأحزاب والمؤسسات وكانت ايجابية رغم النواقص. حيث المرونة في الأفكار وتقارب الآراء. والأحزاب الكردية رغم الارثية والعشائرية والقبائلية ونتيجة الموقع الجغرافي والتاريخي والميراث الثقافي أفرزت المجتمع المدني في سورية. بل أن المجتمع المدني في كردستان سوريا أفرزت الأحزاب الكردية.

فمن منظمات المجتمع المدني الكردية في سوريا نذكر: (منتدى أحمد خاني للثقافة الكردية، منتدى مصطفى برزاني، منتدى المجتمع المدني- بيت قامشلو، والمنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات (DAD)، ومنظمة حقوق الإنسان (ماف)، ومنظمة روانكه للدفاع عن معتقلي الرأي في سوريا، وجمعية روني للمرأة الكردية، جمعية شاونكا للمرأة، وجمعية افرين للمرأة الكردية، وجمعية النساء الكرد في عامودا (كوليشينا)، الاتحاد النسائي الكردي، منظمة باك للبيئة والتنمية، وحركة الشباب الكرد، وجمعية الاقتصاديين الكرد-

سوريا، وجمعية سوبارتو، والرابطة الكردية للإغاثة والتنمية (آفان)، واتحاد طلبة حركة كردستان سوريا (H.X.T.K.S)، واتحاد الطلبة الكردي في سوريا، ومركز زلال للثقافة الكردية ZELAL، ورابطة الكتاب والصحفيين الكردي في سوريا HNRKS، واتحاد الصحفيين الكردي في سوريا، ومنتدى جكرخوين للثقافة الكردية، منتدى روشن بدرخان، ومنتدى أوصمان صبري، ومنتدى الشهيد سليمان آدي، ومنتدى أوركيش، ومكتب جلادت بدرخان، ومنتدى نوروز.. الخ).

كما وتم الاهتمام منذ البداية بالثقافة الكردية، وبتعليم اللغة الكردية بشكل خاص، من خلال فتح مدارس لتعليم اللغة الكردية، وتخرج كوادر وأساتذة في اللغة الكردية، كما تم فتح أكاديميات ثقافية وقانونية، ومراكز لتقديم الدراسات والبحوث الإستراتيجية، للبحث في القضايا المصيرية، والمشاركة في صنع وترشيد القرار.

كما وتم الاهتمام بالإعلام، وباعتبارها السلطة الرابعة، وما لها من دور فعال في مجريات الأحداث، (قناة رووداو، وقناة زاكروس (ARK)، وقناة GK-TV، وقناة رونا هي، ورايو جودي، ورايو أرتا، ورايو روجافا، ورايو دنكي كوباني)، والعديد من الصحف والمجلات، وباللغتين العربية والكردية.

ومع ذلك فما زالت فكرة واقع العمل المدني الطوعي المستقل لم يتبلور وجديدة على تقاليد مجتمع تزرع تحت جنح حكم استبدادي ولم تتشكل منظمات غير حكومية. فحقوق الإنسان لم يصل إلى قوة

ديناميكية وقوة تأثير لتلعب دور الوسيط بين الفرد والسلطة وتلطف العلاقة بين الدولة والمجتمع وتخلق توازناً بينهما رغم الكم الهائل من رجال القانون والقضاة في كُردستان سوريا. ولم تصل إلى اتحادات طوعية مستقلة متحررة من قمع السلطة وهيمنة الأحزاب. كما أنّ اتحادات أطباء الكُرد بقيت ضعيفة جداً ولم تلعب دورها حتى الإنساني في معالجة أمراض المجتمع ناهيك عن التنقيف الصحي والتدريب إلا من محاولات فردية.. ولم تقوم بحملات توعية والإرشاد الصحي. كما وبقيت قضايا الإعلام، والثقافة، والبطالة، والمفقودين، والمعتقلين، ومناهج التعليم والتدريب، وإعادة التأهيل، وحرية وحوار الأديان لم تصل إلى مستوى مؤسسات رغم أنّ جميع الظروف ناضجة لبناء مجتمع مدني.

- ثامناً: قياس درجة الارتباط بين التطور الزمني للأزمات وشدتها على كُرد سوريا:

نبين فيما يلي جدولاً يبين فترات الأزمات التي تعاقبت على الوضع الكُرد في سوريا، ومدى شدتها على الكُرد في كل فترة من الفترات المذكورة أدناه.

وننوه قبل الشروع بالدراسة التطبيقية إلى أننا افترضنا أنّ شدة الأزمة على كرد سوريا في فترة الانقلابات العسكرية بدأت بـ: 10% لتصل إلى 35% في نهاية الأزمة. وشدتها في فترة الوحدة بين سوريا ومصر بدأت بـ: 40% لتصل إلى 45% في نهاية الأزمة. وشدتها في

أزمة الإحصاء الاستثنائي كانت ما نسبته 50%. وشدتها في فترة أزمة انقلاب حزب البعث بدأت بـ: 51% لتصل إلى 91% في نهاية الأزمة. وشدتها في أزمة انتفاضة "قامشلو" 12 آذار 2004 مثلت ما نسبته 95%. وشدتها في فترة الأزمة السورية بدأت بـ: 96% لتصل إلى 100% لحد الآن. وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

المتغير التابع Y شدة الأزمات على الكرد (نسبة مئوية)	المتغير المستقل X التطور الزمني للازمات	فترة الأزمات	اسم الأزمة
10	1	1949	أزمة الانقلابات العسكرية
15	2	1950	
20	3	1951	
25	4	1952	
30	5	1953	
35	6	1954	
40	10	1958	أزمة الوحدة بين سوريا ومصر
42	11	1959	
43	12	1960	
45	13	1961	أزمة الإحصاء
50	14	1962	
51	15	1963	أزمة انقلاب حزب البعث
52	16	1964	
53	17	1965	
54	18	1966	
55	19	1967	
56	20	1968	
57	21	1969	
58	22	1970	
59	23	1971	
60	24	1972	
61	25	1973	

62	26	1974	
63	27	1975	
64	28	1976	
65	29	1977	
66	30	1978	
67	31	1979	
68	32	1980	
69	33	1981	
70	34	1982	
71	35	1983	
72	36	1984	
73	37	1985	
74	38	1986	
75	39	1987	
76	40	1988	
77	41	1989	
78	42	1990	
79	43	1991	
80	44	1992	
81	45	1993	
82	46	1994	
83	47	1995	
84	48	1996	
85	49	1997	
86	50	1998	
87	51	1999	
88	52	2000	
89	53	2001	
90	54	2002	
91	55	2003	
95	56	2004	أزمة انتفاضة "قامشلو"
95.5	57	2005	
96	58	2006	
96.50	59	2007	
97	60	2008	أزمة المرسوم

			رقم 49
97.5	61	2009	
98	62	2010	
99	63	2011	الأزمة السورية
100	64	2012	
100	65	2013	

(1) من الجدول السابق إذا أخذنا الوسط الهندسي Geometric Mean (شدة الأزمات على كُرد سوريا) باستخدام المعادلة التالية:

$$\log G = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n \log x_i$$

نحصل على $G=103.8469\%$ هذا يعني أنّ شدة الأزمات على كُرد سوريا في كل عام تزيد بالمتوسط عن شدتها في العام السابق له مباشرة بمعدل 3.8% وهذا دليل على أنّ معاناة كُرد سوريا تزداد سنة بعد سنة.

وبدراسة العلاقة بين المتغير المستقل (التطور الزمني للأزمات) والمتغير التابع (شدة الأزمات على الكُرد) بأسلوب الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression نجد أنّ معامل الارتباط البسيط R

(معامل بيرسون) الذي يحسب من المعادلة التالية:

$$r = \frac{n(\sum x_i y_i) - (\sum x_i)(\sum y_i)}{\sqrt{n(\sum x_i^2) - (\sum x_i)^2} \sqrt{n(\sum y_i^2) - (\sum y_i)^2}}$$

(1) يستخدم الوسط الهندسي لدراسة نمو الظواهر التي تتزايد مفرداتها بنسب ثابتة مثل سلاسل نمو الكائنات وسلاسل النمو السكاني وما شابه ذلك من سلاسل.

قد بلغ 0.98160 وهذا يعني أنّ هناك علاقة طردية قوية جداً بين المتغير التابع والمتغير المستقل بنسبة 98% فكلما مرت السنوات كلما ازدادت شدة الأزمات على كُرد سوريا.

كما نجد أنّ معامل التحديد R-squared قد بلغ 0.963558 هذا يعني أنّ التطور الزمني للأزمات في سوريا سنة بعد سنة تفسر ما يعادل 96% من وطأتها على كُرد سوريا. بمعنى آخر أنّ 96% من شدة الأزمات التي تعرض لها كُرد سوريا سببه تفاقم الوضع الكردي في سوريا سنة بعد سنة من عام 1949 إلى عام 2013، ويمكن أن نفسر ذلك بأنّ زيادة قمع ووحشية ممارسات الحكومات المتعاقبة على سوريا تجاه الكُرد واحدة تلو الأخرى هي السبب في ذلك.

وللتنبؤ ب: (شدة الأزمة على كُرد سوريا في عام 2014 في حالة عدم سقوط النظام السوري) نستعين بالمعادلتين الطبيعيّتين التاليتين:

$$\sum_{i=1}^n y_i = a \sum_{i=1}^n x_i + nb$$

$$\sum_{i=1}^n x_i y_i = a \sum_{i=1}^n x_i + b \sum_{i=1}^n x_i$$

فنحصل على:

$$4240.5 = a \cdot 2121 + b \cdot 62$$

$$169853.5 = a \cdot 93471 + b \cdot 2121$$

بالحل المشترك بين المعادلتين بضرب المعادلة الأولى ب:

34.20968 وطرحها من الثانية نجد:

$$a = 1.1853$$

وهذا يعني أنّه بانتهاء عام 2013 وحلول عام 2014 سوف يزداد شدة الأزمة على كُرد سوريا بنسبة: 1.1853 في حالة عدم سقوط النظام السوري.

- الخاتمة والنتائج:

بعد دراسة بحثنا المعنون ب: دور كُرد سوريا في إدارة الأزمات (إدارة الأزمة السورية) تم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها ما يلي:

1- الأزمة في فكر كُرد سوريا هي نقطة تحوّل مصيرية في مجرى الأحداث السورية، تشكل تحدّ ظاهر من قبل الحكومات السورية المتعاقبة تجاه الكُرد، وترتبط بتجاذبات قديمة لا تزول إنّما تورث تغييرات جديدة تضاف إلى تغييرات الأحداث التي تسبقها، فتنتقل من عبء الشعب الكُرد في سوريا.

2- إنّ إدارة الأزمة في فكر كُرد سوريا تعني طريقة التغلب عليها، والتحكم بضغطها، ومساراتها، واتجاهاتها، وتجنب سلبياتها، والاستفادة من إيجابياتها، وتحقيق أقصى المكاسب في أقصر زمن، والحدّ من الخسارات لأدنى حدّ ممكن.

3- إنّ معظم الأزمات التي مر بها كُرد سوريا اتسمت بالطابع المحلي من حيث الحجم، والطابع القومي من حيث الاعتراف (إنكار وجود الشعب الكُرد)، وتحدد طبيعتها وفقاً لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية.

4- تتمحور معظم أسباب نشوء الأزمات في فكر كُرد سوريا بأسباب داخلية مثل سوء فهم وإدراك وتقدير وتقييم السلطة في سوريا لواقع القضية الكُردية بسوريا، وأسباب خارجية مثل التدخلات الدولية والإقليمية.

5- إنّ جميع الأزمات التي مر بها كُرد سوريا منذ تشكل دولة سوريا إلى الآن كانت من فعل الحكومات والنظم المتعاقبة على سوريا في محاولة منها لطمس الأقليات.

6- بالنسبة إلى إدارة الأزمة الاجتماعية ففي كُردستان سوريا كفاءات وخبرات وتنوع الآراء، وهذا يدل على التطور حيث لدينا مؤسسات حقوقية وثقافية وفنية وموسيقية ورياضية وأحزاب، وهذا دليل قوة وليس ضعف، وتحتاج جميعها إلى ثقافة المشاركة والتسامح وقبول الرأي الآخر للوصول إلى الحرية والديمقراطية.

7- إنّ معاناة كُرد سوريا تزداد سنة بعد سنة بسبب الأزمات المتعاقبة، إذ أنّ شدة الأزمات على كُرد سوريا في كل عام تزيد بالمتوسط عن شدتها في العام السابق له مباشرة بمعدل 3.8%، بالإضافة إلى أنّه بانتهاء عام 2013 وحلول عام 2014 سوف يزداد شدة الأزمة على كُرد سورية بنسبة: 1.1853 (في حالة عدم سقوط النظام السوري) وذلك حسب الدراسة التطبيقية التي أجريناها.

وهكذا نجد أنّ علم إدارة الأزمات لدى كُرد سوريا لم يستوفي أركانه بعد، فهو بحاجة إلى المزيد من التنقل السياسي، والثقافي،

والاقتصادي، والاجتماعي لدعم أركانه بمزيد من المهارات والخبرات،
وأنته لا بد من الشروع في الانطلاق بمشروع نهضوي ديمقراطي، يجسد
تطلعات الشعب الكردي.

- التوصيات:

إنّ من جملة المقترحات والتوصيات التي يجب أن يأخذ بها كُرد سوريا لتطوير علم إدارة الأزمات لديهم ما يلي:

1- يجب على كُرد سوريا العمل الدعوب للوصول إلى الآليات الكفيلة بالنهوض بوضعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وممارسة الفعاليات السياسية والديمقراطية بفعالية أكبر وبروح مسؤولية عالية.

2- إنّ من الواجب الأخلاقي للأحزاب الكُردية في سوريا أن تزرع وتنتشر في صفوف أعضائها ومؤيديها فكرة قبول الآخر ومبدأ الشراكة والأخوة الحقيقية ونبذ الخلافات كسبيل لإدارة الأزمة السياسية. وأن تعتبر الهيئة الكُردية العليا نفسها حكومة محلية مؤقتة على مبدأ الكفاءة وليس التحزب تقديم المصلحة العليا للشعب على المصلحة الشخصية والحزبية والمجلسين (الشخص المناسب في المكان المناسب) دون النظر إلى انتمائه السياسي أو الفكري.

3- تفعيل الدبلوماسية الكُردية من ذوي الخبرة والسياسة لتأطير وتثقل مفهوم إدارة الأزمات في الداخل والخارج.

4- يجب على كُرد سوريا العمل على صياغة عقد اجتماعي جديد، يحفظ للجميع حقوقهم، ويصون خصوصياتهم، ويحمي تاريخهم وتراثهم في سوريا، وذلك كجزء من إدارة أزمة العقد الاجتماعي التي تحتاجه سوريا المستقبلية.

5- يجب على كُرد سوريا عقد الندوات والمحاضرات، والجلسات الحوارية، بين مختلف فئات الشعب السوري، لأنّ التواصل مع عموم فئات الشعب السوري له دور كبير في ترسيخ مبادئ إدارة الأزمات.

6- المجتمع المدني في كُردستان سوريا قوة ايجابية متقدمة تتمتع بقدرة تمثيل وجهة نظر شعبية. ويؤدي تقويتها وتعزيزها إلى إقامة سلام دائم. والكثير من الناس ينجذبون إلى هذا القطاع أكثر من الأحزاب لأنهم ضجروا من الفساد السياسي. لذا نحتاج أكثر من إي شيء إلى تبلور وترسيخ المجتمع المدني في كُردستان سوريا وإلى جهود نظرية ودراسات وحوارات ونقاشات عقلانية تستهدف تضيق الفجوة بين الأحزاب والمجتمع المدني على قاعدة مصلحة الشعب. ولا بد من التعليم والتدريب على ثقافة المجتمع المدني وحرية الرأي والرأي الآخر وقبول المخالف والمعارض والتحول من المركزية إلى التعددية والمؤسساتية وإلى ثقافة التسامح والحوار والاحترام.

7- بخصوص الأزمة السورية فإنّه يتوجب على الكُرد العمل على إدارتها بتشكيل وتأسيس بذرة تغييرية مشتركة، في عملية التفاعل السياسي والتأقلم الطبيعي مع حالات التعددية، والتنوع العرقي والقومي واللغوي، بغية الدخول في مشروع تغييرى وطنى قائم على الاعتراف بالتنوع القومى لسوريا، على الأقل لإقناع كل من يقرأ الثورة السورية، بأنّ الثورة غيرت وعدلت المفاهيم، والعقول، والأفكار، والمعتقدات، وليست فقط في تغيير النظام.

- المراجع:

- المراجع باللغة العربية:

- الكتب:

- 1) أحمد. إبراهيم أحمد، إدارة الأزمات: الأسباب والعلاج، القاهرة، دار الفكر العربي، 2002.
- 2) بدر الدين. صلاح، الحركة القومية الكردية في سوريا (رؤية نقدية من الداخل)، ج 1، منشورات رابطة كاوا للثقافة، بيروت، 2003.
- 3) الحملاوي. محمد رشاد، إدارة الأزمات: تجارب محلية وعالمية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ط 2، 1995.
- 4) الخضيرى. محسن أحمد، إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية، ط 2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003.
- 5) السيد. عليوة، إدارة الوقت والأزمات والإدارة بالأزمات، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003.
- 6) السيد. عليوة، صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997.
- 7) كندال. عصمت شريف وانلي ونازدار مصطفى، (كردها) الأكراد، تقديم: ماكسيم رودنسون، ترجمة إبراهيم يونسى، طهران، 1993.
- 8) هلال. محمد طلب، دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية والاجتماعية والسياسية، منشورات مركز عامودا للثقافة الكردية، (31)، 2003.

- الأطروحات:

(1) الراوي. محمد رشيد، التطورات السياسية في سوريا 1958-1963، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق.

- المجالات والأبحاث:

(1) الارسوزي. زكي، مساكننا القومية وموقف الأحزاب منها، صفحات متفرقة، دمشق، سوريا، 1958.

(2) الأعرجي. عاصم محمد ودقاسمة. مأمون محمد، إدارة الأزمات: دراسة ميدانية لمدى توافر عناصر إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في الوظائف الإشرافية في أمانة عمان الكبرى، معهد الإدارة العامة، المجلد 39، العدد 4، الرياض، 2000.

(3) بختيار. إيفان وزانا. كُرد، الثورة السورية من الشمال (الكردي) إلى الجنوب (العربي)، سلسلة أبحاث، رقم 14، مركز آشتي للدراسات والبحوث، مؤسسة ياد للطباعة والنشر، السليمانية، كُردستان العراق، 2013.

(4) بختيار. إيفان، النضال السلمي الديمقراطي للشعب الكردي في كردستان سوريا، سلسلة أبحاث، رقم 8، ط 1 مركز آشتي للدراسات والبحوث، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، كُردستان العراق، 2011.

(5) داود. بلال، العنصرية في الأنظمة الشمولية، أخبار الشرق، 4,29, 2007.

(6) زانا. كُرد، الأقلية الكُردية في سوريا، وطبيعتها الإثنية، وحققها في تقرير المصير، سلسلة أبحاث، بحث قيد النشر، مركز آشتي للدراسات والبحوث، مؤسسة ياد للطباعة والنشر، السليمانية، كُردستان العراق، 2013.

(7) زانا. كُرد، واقع الزراعة في محافظة الحسكة بسوريا، سلسلة أبحاث، رقم 9، ط 1، مركز آشتي للدراسات والبحوث، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، كُردستان العراق، 2011.

8) عبد الرحمن. محمد عبد الرحمن، إدارة الأزمات، بحث مقدم إلى الحلقة العلمية السادسة عشر حول إدارة الأزمات، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1994.

9) عشموي. سعد الدين، إدارة الأزمات، مجلة الفكر الشرطي، المجلد 5، العدد 2، الإمارات، 1996.

10) علوش. ناجي، الحركة الشيوعية في الوطن العربي، مجلة دراسات عربية، العدد (3)، السنة (2)، دمشق، سوريا، كانون الثاني، 1966.

11) نهرا. فؤاد، مفهوم الأزمات في النظام العلمي الجديد، مجلة المعلومات الدولية، العدد 57، دمشق، سوريا، صيف 1998.

- الجرائد:

1) المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا DAD، بيان المرسوم (49) لعام 2008 انتهاك صارخ للحقوق الأساسية للمواطن السوري، 21 أيلول 2008.

2) جريدة يكيّتي، عدد خاص بالمرسوم 49، تشرين الأول، 2008.

3) جريدة يكيّتي، العدد: 36، أيار، إصدارات لجنة الأعلام في حزب يكيّتي الكردي في سوريا، 1996.

4) جريدة يكيّتي، بمناسبة قرب حلول ذكرى مرور عام على صدور المرسوم 49 لا بد من استئناف النشاطات الاحتجاجية، العدد (172)، آب، 2009.

- المراجع باللغة الأجنبية:

- 1) **RANDOM. H, Random House Dictionary of English Language**, Random House, New York, USA, 1969, P.491.

الفهرس	
الصفحة	العنوان
1	- مقدمة
2	-أولاً: مفهوم الأزمة
9	- ثانياً: مراحل الأزمة
12	- ثالثاً: أسباب نشوء الأزمات في فكر كُرد سوريا
16	- رابعاً: مفهوم إدارة الأزمة لدى كُرد سوريا
21	- خامساً: مراحل إدارة الأزمة في فكر كُرد سوريا
24	- سادساً: الدور التاريخي لكُرد سوريا في إدارة الأزمات
25	1- أزمة الانقلابات العسكرية (1949-1954)
27	2- أزمة الوحدة بين سوريا ومصر في 22 شباط عام 1958
32	3- أزمة الإحصاء الاستثنائي للكُرد في 22 آب عام 1962
34	4- أزمة انقلاب حزب البعث في سوريا في 8 آذار عام 1963
40	5- أزمة انتفاضة "قامشلو" 12 آذار عام 2004
43	6 - أزمة المرسوم التشريعي رقم 49 في 10 أيلول عام 2008
46	- سابعاً: الدور الحديث لكُرد سوريا في إدارة الأزمات خلال الثورة السورية
50	1- إدارة الأزمة السياسية
56	2 - إدارة الأزمة الاقتصادية
59	3- إدارة الأزمة الاجتماعية
62	- ثامناً: قياس درجة الارتباط بين التطور الزمني للأزمات وشدتها على كُرد سوريا
67	- الخاتمة والنتائج
70	- التوصيات